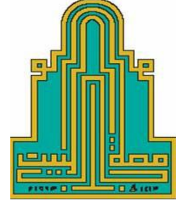
بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر تذبذب أسعار النفط على موازنة المملكة الأردنية الهاشمية

في الفترة (2010 - 2012م)

The impact of Oil Price fluctuation on Jordan Budget (2010-2012)

اعداد

ظافي عمر البريزات

إشـراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت.

العام الدراسي

2015/2014

التفويـــض

أنـا ظـافي عمـر البريـزات أفـوض جامعـة آل البيـت بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: ظافي عمر البريزات **الرقم الجامعي: 1120507012**

التخصص: قسم الاقتصاد **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر تذبذب أسعار النفط على موازنة المملكة الأردنيّة الهاشمية في الفترة 2010-2012م

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: **التاريخ: / /**

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر تذبذب أسعار النفط على موازنة المملكة الأردنيّة الهاشمية في الفترة 2010-2012م) واجيزت بتاريخ / /2015

إعداد الطالب:

ضافي عمر البريزات

إشـراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
01 د. تركــي مجحــم الفـــــواز	مشرفاً ورئيساً	....
02 الدكتور ابراهيم محمد البطاينة	عضواً	....
03 الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	....
04 الدكتور علي جدوع الشرفات	عضواً(خارجي)	....

الإهـــــداء

إلى روح ابي الطاهرة الذي كان خير سند لي في حياتي

وكان حريصاً دوماً على اكمال دراستي......

إلى نبع الحنان الذي لا يجف الى امي اطال الله في عمرها .....

الباحث

ظافي البريزات

الشكر والتقدير

إلى كل من ساندني وساعدني على انجاز هذا العمل واتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الدكتور تركي مجحم الفواز الذي تشرفت بإشرافة على رسالتي والشكر الجزيل الى استاذي الفاضل الدكتور حسين الزيود والى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة الدكتور ابراهيم البطاينة والدكتور علي الشرفات الذين تفضلوا بقبول مناقشة رسالتي.....

واخيراً أسال العلي القدير ان يجزي الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

ظافي البريزات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

الملخص

أثر تذبذب أسعار النفط على موازنة المملكة الأردنية الهاشمية

في الفترة (2010 - 2012م)

اعداد الطالب : ظافي البريزات

اشراف الدكتور : تركي الفواز

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تذبذب أسعار النفط على موازنة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2010-2012) من خلال دراسة أثر تذبذب أسعار النفط على مكونات الموازنة العامة المتمثلة في : الايرادات العامة وتشمل الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات الخارجية ، النفقات العامة ، فائض أو عجز الموازنة واعتمدت الدراسة على التحليل الأحصائي لبيان أثر تذبذب أسعار النفط على مكونات الموازنة العامة خلال فترة الدراسة .

وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الأحصائي الى وجود أثر واضح وعلاقة طردية موجبة لتذبذب أسعار النفط على الإيرادات العامة وكذلك النفقات العامة وعجز الموازنة .

أوصت الدراسة بضرورة تحرير سوق النفط بالكامل والسماح للشركات الخاصة بإستيراد النفط وكسر سوق الإحتكار وكذلك عدم الألتزام من قبل الحكومة بشراء عقود طويلة الأجل نظراً للتذبذب الحاصل في اسعار النفط.

الـفـصـل الأول

الإطــار العـام للدراســة

المقدّمة.

تعدُّ التنمية الاقتصاديّة من الأهداف الرئيسة التي يدور الجميع في فلكها لتحقيق رفاه اقتصادي للمجتمع من خلال زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتيّة، وتوظيف كامل عناصر الإنتاج المختلفة بالصورة المثلى، إلا أن التنمية الاقتصاديّة المنشودة لا تتحقق إلا بوجود شريان الحياة الرئيس في عصرنا الحالي، ألا وهو النفط الذي لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن يتم بمعزل عن وجوده، فهو العصب الرئيس لنمو القطاعات الاقتصاديّة المختلفة، سواء كانت صناعيّة، أو تجاريّة، أو خدميّة، أو اجتماعيّة.

ومنذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذبا كبيراً، وازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات الاخيرة، فأسعار النفط هي الأكثر تذبذباً من أيّ سلعة أخرى.

إن عدم توافر مصادر الطاقة في الأردن وخاصة النفط منها، ، امر على جانب كبير من الاهمية أنه يشكل تحدّياً من التحديات الاقتصاديّة الرئيسة، نظراً لكون المملكة تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة من الخارج ، فضلاً عن الكلفة العالية لاستغلال وتعدين المتوافر منها كالصخر الزيتي على سبيل المثال، حيث تستورد المملكة 96% من احتياجاتها من الطاقة من الدّول المجاورة، مما جعل المملكة تواجه ارتفاع أسعار الطاقة المتمثلة بارتفاع أسعار النفط بشكل رئيس بمزيد من عجز الموازنة العامّة للدّولة، ومزيد من المديونيّة، حيث يزداد الطلب على الطاقة سنويّا نتيجة لمعدّل النمو الطبيعي للسكان وللقطاعات الاقتصاديّة المختلفة في الصناعة والتجارة والخدمات والتوسع في البنية التحتيّة، فعلى سبيل المثال سينمو معدّل الطلب على البترول بمعدّل 5.6 % وسينمو معدّل الطلب على الطاقة الكهربائيّة بمعل 7.4% حتى عام 2020م، وذلك حسب الاستراتيجيّة الشاملة لقطاع الطاقة في الأردن للفترة (2007- 2020) والتي أعدّتها وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة.(الاستراتيجيّة الشاملة لقطاع الطاقة في الأردن 2007-2020م: 15).

ويعتمد الأردن بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة والتي تتمثل في النفط الخام ومشتقاتة، حيث تشكل هذه المصادر ما نسبته 95% من الطاقة التجاريّة المستهلكة في الأردن، وتشكل كلفة المحروقات المستوردة عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني، حيث أن الارتفاع المطّرد في أسعار النفط العالميّة يؤدّي إلى زيادة قيمة الفاتورة النفطيّة، مما يؤدّي إلى زيادة العبء على

موازنة الدوّلة من خلال قيمة الدعم المقدم للمشتقات النفطيّة، وكذلك الدعم المالي للمواطنين بدل تحرير أسعار المحروقات

وبعيداً عن الجانب السياسي للربيع العربي، كان هنالك آثار اقتصاديّة على المنطقة، وقد تأثر الأردن اقتصاديّا بسبب انقطاع إمدادات الغاز المصري لأكثر من مرة، وانخفاض كميّة التزويد، فضلاً عن استقباله عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين، مما جعل الأردن يتحمّل أعباءً إضافيّة في مجالي المياه والطاقة.

مشكلة الدّراسة:

تظهر مشكلة الدراسة بشكل واضح عند النظر على الموازنة العامة للملكة الاردنية الهاشمية حيث يلاحظ أن تذبذب أسعار النفط على الدّول المستهلكة، له آثار سلبيّة كبيرة تتمثل في ارتفاع الفاتورة النفطيّة، وزيادة العجز المالي في الموازنة نتيجة تحمل الحكومة للزيادة في ارتفاع أسعار النفط وكذلك مشكلة وانقطاع الغاز المصري خلال الفترة الماضية قد حمّل الموازنة أعباءً إضافيّة تمثلت بزيادة الفاتورة النفطيّة وكذلك فقد قامت الحكومة بتخصص مبالغ مالية اضافية للدعم الحكومي لشريحة معينة من المواطنين نتيجة لقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية .

كل هذة العوامل جعلت الموازنة العامة للملكة الاردنية الهاشمية تصدر بعجز مالي واضح وكذلك زيادة المديونية مما جعل هذا الموضوع ميدان خصب للباحثين والدارسين في هذا المجال .

أهميّة الدّراسة:

تأتي أهميّة هذه الدّراسة من أهميّة أسعار النفط للاقتصاد الأردني بشكل عام وللموازنة العامّة بشكل خاص، لذا كان من الضروري تسليط الضوء وبشكل مباشر على تأثير اسعار المشتقات النفطية على الموازنة العامة للدولة لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة والذي أصبح في السنوات الأخيرة الموضوع الأهم نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط الذي إدى الى زيادة العجز المالي في الموازنة العامة ، مما جعل الحكومة واصحاب القرار السياسي والأقتصادي يتخذون قرارت إقتصادية مهمة تمثلت في تحرير أسعار المشتقات النفطية وتحميل المواطن عبء فروقات الإسعار،ولكن لهذا القرار تبعات سياسيّة واجتماعيّة كبيرة وخطيرة، وانتقاد شامل وواسع للحكومة من قبل النقاد الاقتصاديين والسياسين، فعلى سبيل المثال لجأت الحكومة الأردنيّة

إلى رفع الدعم عن اسطوانة الغاز في تشرين الثاني لعام 2012م وبنسبة ارتفاع بلغت 54%، مما أدّى إلى احتجاجات واسعة في الشارع الأردني لمطالبة الحكومة بالتراجع عن هذا القرار.

أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى بيان أثر التذبذب في أسعار النفط على الموازنة العامة للملكة الأردنية الهاشمية من خلال تحليل وبيان الأثر على مكونات الموازنة العامة ويمكن تلخيص أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما أثر تذبذب أسعار النفط على الإيرادات العامّة للدّولة خلال الفترة 2010-2012؟

السؤال الثاني: ما أثر تذبذب أسعار النفط على النفقات العامّة للدّولة خلال الفترة 2010-2012م؟

السؤال الثالث: ما أثر تذبذب أسعار النفط على العجز المالي للموازنة العامّة خلال الفترة 2010-2012م؟

فرضيّات الدّراسة:

بناءً على مشكلة الدّراسة وأهميتها ، وبهدف تحقيق أهداف الدّراسة تمّ بناء الفرضيّات الرئيسة الآتية:

1. لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على الإيرادات العامّة في الموازنة العامّة.
2. لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على النفقات العامّة في الموازنة العامّة.
3. لا يوجد أثر لتذبذب أسعار النفط على العجز المالي في الموازنة العامّة.

نموذج الدّراسة:

سيقوم الباحث باختبار أثر تذبذب أسعار النفط على الموازنة العامّة، بالتركيز على ثلاثة متغيّرات هي: النفقات العامّة، والإيرادات العامّة، وعجز الموازنة و اعتمادا" على السلاسل الزمنيّة وبشكل شهري للفترة 2010- 2012،حيث تم تطوير النموذج القياسي التالي لهذه الغاية :

$$LOR=\alpha+\beta_1 LOOIP+U$$

$$LOE=\beta_0 +\beta_1 LOOIP+U$$

$$LOD=\beta_0 +\beta_1 LOOIP+U$$

حيث ان Looip يمثل لوغريتم سعر النفط ، LOR يمثل لوغريتم الايرادات العامة ،

LOE يمثل لوغريتم النفقات العامة ، LOD يمثل اوغريتم عجز الموازنة ، U تمثل الخطأ ، و

αو β_0 يمثلان الثابت

منهجيّة الدّراسة:

من أجل اختبار الفرضيّات التي تمّ صياغتها، سيستخدم الباحث المنهج الاستنباطي التحليلي، وكذلك إستخدام المنهج الوصفي بهدف الاحاطة بالجوانب النظرية للموضوع ،كما سيتم جمع البيانات المطلوبة من: دائرة الإحصاءات العامّة، ووزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، وشركة مصفاة البترول، ووزارة الماليّة، ودائرة الموازنة العامّة.

التعريفات الإجرائيّة:

سعر النفط: هو عدد الوحدات النقديّة التي تقابل وحدة واحدة من النفط (برميل).

- الموازنة العامّة: لقد عرّف القانون الفرنسي موازنة الدوّلة بأنها: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلاديّة مجموع واردات الدوّلة وأعبائها.
- كما عرّفها القانون البلجيكي بأنها: بيان الواردات والنفقات العامّة خلال الدورة الماليّة السنويّة.

- وإن القانون الأمريكي عرّفها بأنها: صك تقدر فيه نفقات السنة الآتية وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها. (الخطيب، وزهير: ص 270)

- الإيرادات: هي مجموع الأموال التي تحصلها الدوّلة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامّة والإيفاء بالحاجات العامّة.

- النفقات: هي عبارة عن المبالغ من النقود والتي تستخدمها الدوّلة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامّة.

- العجز المالي في الموازنة: يعدُّ العجز في الموازنة بمفهومه البسيط أن الحكومة تنفق أكثر مما تحصل علية من إيرادات بكافة أشكاله.

- المنح والمساعدات الخارجيّة: هي قيمة الدعم الذي يقدم للدّولة من الدّول الشقيقة والصديقة سواء كانت نقديّة أو عينيّة أو مساعدات فنيّة وبكافة أشكالها.

- تعرف الموازنة العامّة للدّولة: بأنها خطة الحكومة لسنة ماليّة مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنيّة المنشودة، ضمن إطار مالي متوسط المدى، وتتضمن المبالغ الماليّة التي تحصلها الدوّلة (الإيرادات) والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

الدراسات السابقة:

- الدراسات العربيّة:

أولاً: دراسة أبو غنمي (2007م)، بعنوان: "أثر سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطيّة على الموازنة خلال عامي 2005- 2006م".

بحثت هذه الدّراسة سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطيّة، وبيان أثرها على الموازنة العامّة الأردنيّة وحاولت معرفة الآثار الناجمة عن تبني سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطيّة على الموازنة العامّة الأردنيّة بمكوناتها (الإيرادات، والنفقات العامّة) وتأثيرها على عجز الموازنة العامّة خلال عامي (2005-2006م) ومعرفة مدى تأثير أسعار النفط العالميّة على العلاقة بين دعم المشتقات النفطيّة والموازنة العامّة، ومقدار الوفر المالي الذي حققته الدوّلة جرّاء اتخاذها هذه السياسة.وقد خرجت الدّراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات منها: التأنّي في اتخاذ أي

خطوه تحريريّة قادمة وذلك بسبب تأثيرها المباشر على معظم القطاعات الإنتاجيّة وعلى مستوى الأسعار والقوّة الشرائيّة للدينار، وأيضاً نظراً لتقلبات أسعار النفط العالميّة، وأثر دعم الأسعار على الموازنة العامّة، فإن الدّراسة أوصت بتركيز الجهود نحو أهميّة الطاقة النوويّة ودعم جهود البحث العلمي في هذا المجال .

ثانياً: دراسة الموسوي (2009م)، بعنوان: "التذبذبات في أسعار النفط الخام العالميّة وأثرها على الموازنة العراقية 2009م".

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد فيما إذا كانت هنالك علاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالميّة الناشئة من تداعيات الأزمة الاقتصاديّة وتأثيرها على الميزانيّة العامّة للدّولة العراقية.

وقد خرجت الدّراسة بعدة توقعات منها: سيتعرض المورد الأساسي للإيرادات العامّة إلى انحدار خطير خلال الأعوام الثلاثة القادمة، ومن غير المتوقع أن تعود الأسعار العالية السابقة إلا في حالة حدوث كوارث سياسيّة في المنطقة والسعر المتوقع للاستقرار عند حدوثه هو (75-80) دولاراً للبرميل الواحد، الأمر الذي يعني أن حالة الاسترخاء التي صاحبت إيرادات الدولة النفطيّة في السنوات الأخيرة والتي لم تكن بسبب أنشطة الاستخراج والتصدير، إنما بسبب ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى أن نقص الموارد يقابلها احتمال ارتفاع معدّلات الإنفاق العام، ويمكن أن يكون من أبرزها الالتزام الأمنيّ، حيث ستنسحب القوّات الأجنبيّة بموجب الاتفاقيّة في عام 2011م، مما يعني إنفاق المزيد من الأموال لشراء الأسلحة، والمعدّات والمنشآت، وتهيئة الكادر لغرض التشغيل.

ثالثاً: دراسة سعد الله (2012م)، بعنوان: "أثر تقلّبات أسعار النفط على السياسة الماليّة في الجزائر 2000-2012م".

هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل أثر تقلّبات أسعار النفط على السياسات الماليّة في الجزائر وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر القوانين الماليّة للتعامل مع الآثار السلبيّة لتقلبات الإيرادات النفطيّة على الميزانيّة العامّة والاقتصاد الوطني، وقد وخرجت الدّراسة بأهم التوصيات الآتية: فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، وبما يتعلق بالسياسات الضريبيّة يجب رد الاعتبار للجباية ضمن مجموعة الإيرادات، وكذلك لابدَّ للسلطات من تعزيز سياستها الائتمانيّة بتسهيل نمو القطاع النفطي.

رابعاً: دراسة الهيتي وبختيار (2011م)، بعنوان: "أثر تقلّبات الإيرادات النفطيّة في مؤشرات الاقتصاد الكلّي وأداء أسواق الأوراق الماليّة في دول مجلس التعاون الخليجي".

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان العلاقة بين تقلّبات عوائد أسواق النفط وأداء أسواق الأوراق الماليّة في دول الخليج العربي، وقد خرجت الدّراسة بعدّة نتائج منها: أظهرت عوائد أسواق النفط تأثيراً معنوياً موجباً في أداء الأسواق الماليّة الخليجيّة، وأن ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم عوائده يترك أثراً موجباً على المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة وعلى أداء الأسواق الماليّة، وكذلك بيّنت الدّراسة أنه في ظل درجة الاعتماد المباشر لاقتصاديّات دول الخليج العربي على النفط الخام علية؛ فإن أداء سوق الأوراق الماليّة من حيث المؤشرات والمتغيّرات قد جاء انعاكسا للتقييم الإيجابي من جانب المستثمرين والمتداولين في سوق النفط وفي انتعاش الفعّاليات الاقتصاديّة وازدياد الفرص الاستثماريّة.

خامساً: دراسة عبادة وغطاس، بعنوان: "أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليليّة وقياسيّة من سنه 1970م إلى 2008م".

هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من سنة 1970م إلى غاية 2008م، باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وقد خرجت الدّراسة بعدة نتائج منها:

- وجود علاقة طرديّة بين أسعار النفط ومتغيّرات الدّراسة (النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وارتفاع نسبة التشغيل، وانخفاض معدل البطالة).
- عدم وجود علاقة سببيّة ذات اتجاهين بين سعر النفط ومتغيّرات الدّراسة، ولكن من خلال التفسير الاقتصادي للمعادلات اتضح أنة توجد علاقات سببيّة غير مباشره بين المتغيّرات.

سادسا": دراسة بو الشعور 2012م، بعنوان: "تقلّبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلّي الجزائري خلال الفترة 1980- 2011م".

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار أثر تقلّبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلّي الجزائري من خلال دراسة أثر أسعار النفط على مجموعه من المتغيّرات الكليّة، وذلك باستخدام منهجيّة التكامل المشترك ومتجهات تصحيح الخطأ وتحديد الأثر في الأجلين (القصير، والطويل)، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود أثر موجب لأسعار النفط على معدّل التضخّم، بينما كان الأثر سلبيّاً على سعر

الصرف الحقيقي الفعّال، ولم يكن هناك أي أثر لتقلبات أسعار النفط على باقي المتغيّرات في المدى القصير.

سابعاً: دراسة بعنوان: "تطوّرات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامّة للدّول العربيّة خلال الفترة (2000-2009م)، إبراهيم بلقلة بحث منشور في مجلة الباحث عدد 2013/12م.

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان انعكاسات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009م) على الموازنة العامّة للدّول العربيّة. وقد خلصت الدّراسة إلى أن التطوّرات التي شهدتها معدّلات أسعار النفط الخام العربيّة للدّول العربيّة خلال الفترة 2000-2009م، انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطيّة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً، مما أدّى إلى ارتفاع التدفقات النقديّة الواردة لهذه الاقتصاديّات، فقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطيّة زيادة قدرة السلطات الماليّة على التوسع في الإنفاق وتحسين أداء النشاط الاقتصادي، وبالمقابل ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، فقد تراجعت الإيرادات النفطيّة بشكل حاد؛ الأمر الذي نتج عنه تناقص التدفقات النقديّة الواردة لهذه الاقتصاديّات

ثامناً: دراسة تحليليّة بعنوان: "مخاطر وإشكاليّات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامّة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطيّة" سهام حسين وسميرة الشريدة في بحث منشور في مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة العدد 36 – 2013م.

توصّلت الدّراسة إلى أن مخاطر وإشكالات تقلّبات أسعار النفط خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (1921-2012م) أربكت كثيراً من الموازنات العامّة، وأفرزت تداعيات خطيرة وشكّلت تحديات حقيقيّة أمام الموازنة العامّة.

- الدراسات الأجنبيّة:

أولاً: دراسة Dr.Hong Tan Juan (2009) ، بعنوان:

“Impact of Oil Pries shocks on government revenue and expenditure evidence for Malaysia 2009” (1).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التذبذب في أسعار البترول على الإيرادات الحكوميّة والنفقات في ماليزيا في المدى القصير، وبيّنت الدّراسة أن التذبذب في الأسعار له تأثير إيجابي على كل من الإيرادات والنفقات الحكوميّة، وان التذبذب في أسعار البترول ينقسم الي تأثيرات إيجابيّة وتأثيرات سلبيّة.

ثانيا: دراسة Katsuya Ito (2010)، بعنوان:

“The impact of oil price volatility on the macro economy in Russia”.

هدفت هذه الدّراسة إلى إجراء فحص تجريبي لأثر سعر النفط على معدّلات التضخّم، سعر الصرف الفعّال الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد الروسي خلال الفترة الممتدة من الربع الأول سنة 1995م إلى الربع الثالث لسنة 2009م.

بعد تطبيق نموذج الـ (VAR) جاءت النتائج كالآتي:

تؤثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طردي ومتناظر، في المدى القصير (4 أرباع) والمدى البعيد، كما أن للتغير في أسعار النفط أثراً موجباً على سعر الصرف الحقيقي الفعّال.

ثالثا: دراسة GUNU & KILISHI (2010) بعنوان: Oil Price Shocks and the Nigeria” “Economy: A Variance Autoregressive (VAR) Model

هدفت الدراسة إلى فحص أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الاقتصاد الكلي النيجيري، وقد تم اختيار أربع متغيرات اقتصادية كلية تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، عرض النقد ومؤشر أسعار المستهلك. ولقد تم اختبار الفرضيات من خلال تطبيق نماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، تحليل التباين VDC، واختبار السببية Granger.

توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام COP لها أثر هام وايجابي على الناتج المحلي الاجمالي GDP، بينما كان لها أثر سلبي على كل من عرض النقد والبطالة UMP، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر لأسعار النفط على مؤشر الأسعار للمستهلك CPI.

رابعا: دراسة Leili (2010) بعنوان: Oil Prices and Exchage Rates: The Case " of OPEC"

هدفت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف للدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC، وقد تم التحقق من العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وسعر الصرف باستخدام حزن البيانات Panel Data شهرية لسبع دول أعضاء في منظمة OPEC انطلاقا من الشهر (1) لسنة 2000 إلى الشهر (12) من سنة 2007.

وأثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين أسعار النفط وسعر الصرف.

خامسا: دراسة Aliyn & Usman (2009) بعنوان Oil Price Shocks and the Macroeconomic of Negeria: A Non Linear Approach

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر صدمات أسعار النفط على النشاطات الاقتصادية الكلية الحقيقة في نيجيريا خلال الفترة 1980 – 2007، وذلك بغرض تحليل وابراز العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير يمكن من خلاله قياس النشاط الاقتصادي. ولتحليل البيانات تم الاعتماد على المنهج التجريبي حيث تم تطبيق اختبار السببية Granger، وكذلك منهجية نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR لتقدير نموذج خطي وآخر غير خطي .

الفصل الثاني
تذبذب أسعار النفط وأثره
على الموازنة العامّة

المبحث الأول: الموازنة العامّة.

المقدّمة:

في دولة مثل المملكة الأردنيّة الهاشمية تتميّز بندرة الموارد الطبيعيّة بل وانعدام بعضها رغم أهميتها القصوى لاستمرار الحياة فيها وتأثيرها على كافة مناحي الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة مثل المياه والكهرباء والنفط تحديد، فإن تصميم الموازنة العامّة للدّولة يجب أن يتضمّن حلولاً لكافة المشكلات التي تواجه الدوّلة في كافة المجالات، ووضع المخصصات اللازمة لكافة البنود بعد إجراء الدراسات اللازمة، ووضع التعليمات والإجراءات الضروريّة لتنفيذ السياسات والتوجهات التي تدرجها الدوّلة في الموازنة العامّة.

إن الموازنة العامّة تمثل خطة الحكومة لكافة مكوّناتها من وزارات ودوائر ومؤسسات وبلديّات ومؤسّسات مستقلة تتضمّن تقديراً للنفقات العامّة المتوقعة خلال سنة قادمة أو أكثر بما فيها النفقات الجارية والنفقات الرأسماليّة، وفي ذات الوقت تقوم الدوّلة بتقدير الإيرادات العامّة المحليّة والبحث عن مصادر دخل خارجيّة مثل المنح والهبات، فتلجأ للاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز المتوقع في الموازنة.

ونظراً لمحدوديّة مصادر الإيرادات في المملكة الأردنيه الهاشمية؛ فإن الدوّلة تتبع أسلوب الموازنة البرامجيّة لتوجيه الأموال المتوافرة إلى أوجه الإنفاق الأكثر جدوى والأكثر أهميّة من غيرها، مستخدمة عدّة وسائل من الرقابة على تنفيذ هذه الموازنات والخطط الماليّة الفرعيّة المنبثقة عنها، ومثال ذلك ديوان المحاسبة، ودائرة الموازنة العامّة، ووحدات الرقابة الماليّة من خلال وزارة الماليّة، كما تستخدم الدوّلة المدققين الخارجيين والشركات الاستشاريّة لتقوم ببعض أعمال الرقابة على أعمال الدوّلة، ومن خلال الأنظمة المحاسبيّة الموحده. وقد أنشأت الدوّلة حديثا هيئة مكافحة الفساد لتقوم بالتحقق في قضايا الفساد، بهدف الحفاظ على المال العام.

إن الموازنة العامّة تعدُّ الوسيلة التي تنفذ من خلالها سياسات الدوّلة تجاه كافة القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال الأجهزة التنفيذية في الدوّلة، كما أن الموازنة العامّة هي الدليل الوحيد الذي يحدد حاجة الدوّلة من الأموال المطلوبة لتنفيذ برامجها ومشاريعها ورفع مستوى المواطن في نهاية المطاف والذي هو الغاية النهائيّة للموازنة العامّة، كما تتضمّن الموازنة خطط التوظيف والتقليل من البطالة في المجتمع، وذلك حسب توافر الأموال اللازمة، وحسب الحاجة في أجهزة الدوّلة المختلفة.

إن الموازنة العامّة هي التي تقوم على قياس كفاءة أداء الدوّلة وأجهزتها من خلال الالتزام بتنفيذ البرامج بالتكلفة والوقت المناسبين والمحددين في الموازنة العامّة، مما يشير إلى وجود الترهل الإداري والإهمال في الأجهزة المعنيّة من عدمه، وبالتالي فإن الموازنة العامّة للدّولة هي التي تتحكم في كافة مفاصل الدوّلة، مما يفرض على القائمين على إعدادها أن يكونوا على مستوى المسؤوليّة، وأن يتم إعدادها بعناية فائقة وأمانة.

تتضمّن الموازنة العامّة لكل سنة حاليّة معالجة عدم دقّة التقديرات في السنوات السابقه في كافة مكوّناتها، ونذكر منها:

- مخصصات النفقات العامّة والتي تتضمّن النفقات الجارية والرأسماليّة.
- مخصصات الإيرادات المتوقعة وتتضمن الإيرادات المحليّة والخارجيّة.
- العجز ومقترحات لتغطيته.

نشأة وتعريف الموازنة:

قال تعالى في محكم تنزيله: ﴿**يوسف أيها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخرَ يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون، ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون**﴾ (سورة يوسف الايات رقم :46-49)

تعدُ الآية الكريمة أوضح أنموذج للموازنات العامّة للدّولة متضمّنة الخطة الماليّة بما فيها الموارد المتاحة وأوجه الإنفاق، وكذلك تحديد المشكلة وكيفية حلولها، فضلاً عن تحديد مقدار العجز وسبل التعامل معه لفترة زمنيّة محدّدة.

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات ينتج ما يطلق علية " فائض الموازنة"، وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات ينتج ما يطلق علية "عجز الموازنة". (دائرة الموازنة العامّة- دليل الموازنة 2013م)

الموازنة العامة للملكة الاردنية الهاشمية لعام 2010

أولا: الإيرادات العامّة:

حسب قانون تنظيم الموازنة العامّة رقم (58) لسنة 2008م، تعرّف الإيرادات العامّة بأنها "جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأيّة أموال أخرى للخزينة العامّة".(دليل الإيرادات العامّة لعام، 2010م: 2)

وتقسم الإيرادات العامّة في الأردن إلى:

- ✓ الإيرادات الجارية ومنها:

الضرائب، والرسوم، والرخص.

- ✓ الإيرادات الرأسماليّة.

إيرادات أخرى ومنها: إعانات الحكومة، ومساهمة الحكومة في المشاريع الانمائيّة، والمنح والهبات.

ففي عام 2010م قدّرت الإيرادات العامّة بنحو 4775 مليون دينار أردني، في حين بلغت الإيرادات الفعليّة الكليّة لنفس العام مبلغ 4661 مليون دينار.

وقد توزّعت الإيرادات كما يأتي:

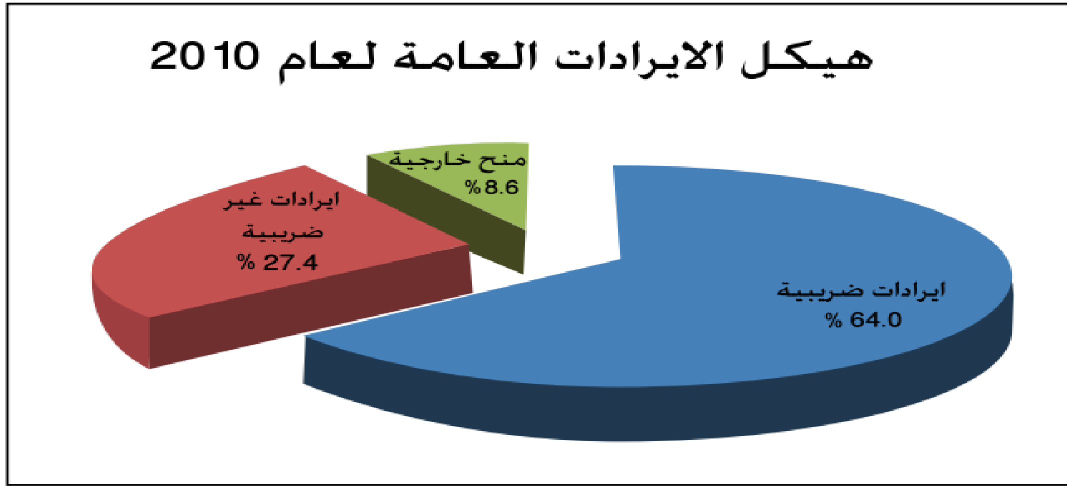
- ✓ **الإيرادات المحليّة:**

وقدّرت الإيرادات المحليّة في عام 2010م بمبلغ 4445 مليون دينار، في حين بلغت الإيرادات المحليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 4260 مليون دينار.

- ✓ **المنح الخارجيّة:**

وقد قدّرت المنح الخارجيّة في عام 2010م بمبلغ 330 مليون دينار، بينما بلغت المنح الخارجيّة الفعليّة لعام 2010م مبلغ 401.7 مليون دينار.

الشكل ادناه رقم 1 يبين هيكل الايرادات العامة
لعام 2010



المصدر: ملخص الموازنه العامة2010

ثانياً: النفقات العامّة:

وتعرّف النفقات العامّة بأنها: "المبالغ المخصصة للدوائر الحكوميّة (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسماليّة حسب قانون الموازنة العامّة السنوي".(دائرة الموازنة العامّة- دليل الموازنة 2008م)

وتقسم النفقات العامّة للدّولة إلى: النفقات الجارية، والنفقات الرأسماليّة.

- ✓ النفقات العامّة:

قدّرت النفقات العامّة في عام 2010م بنحو 5460 مقارنة مع 6802 مليون دينار بينما بلغت النفقات العامّة الفعليّة لنفس العام 5708.2 مليون دينار.(ملخص الموازنة العام ، 2011: 5)

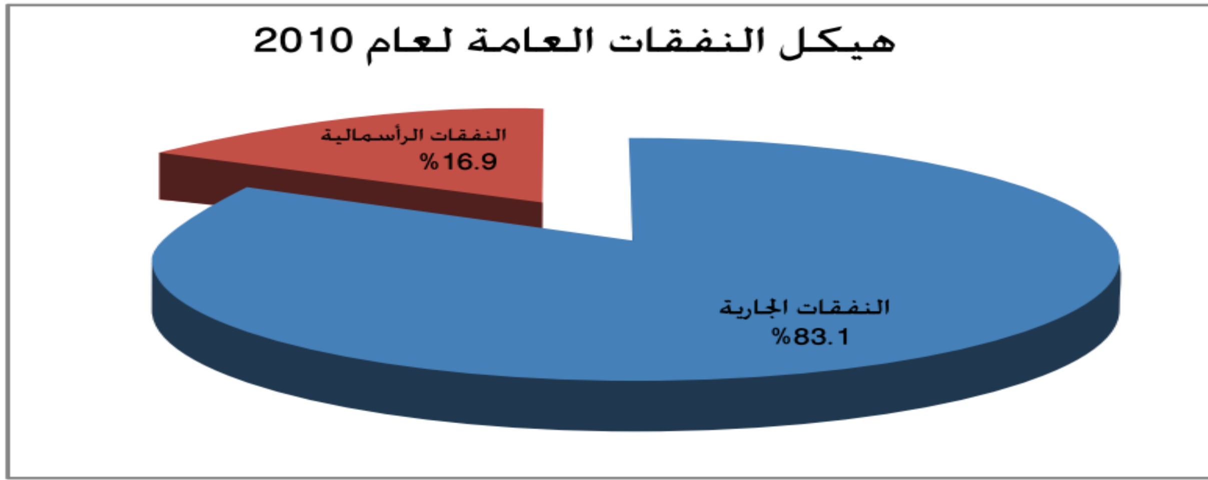
1- النفقات الجارية:

أما فيما يتعلق بالنفقات الجارية لعام 2010 فقد قدّرت بنحو 4499 مليون دينار، بينما بلغت النفقات الجارية الفعليّة لنفس العام بمقدار 4745.4 مليون دينار.

2- النفقات الرأسماليّة:

أما النفقات الرأسماليّة في عام 2010م فقد قدّرت بنحو 960 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الرأسماليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 962.8 مليون دينار.

الشكل ادناه رقم 2 يبين هيكل النفقات العامة لعام 2010



المصدر: ملخص الموازنه العامة2010

ثالثا" العجز المالي:

إن العجز المالي بمفهومة البسيط يتجسد في إنفاق الحكومة أكثر مما تحصل علية من إيرادات بكافة أشكالها، حيث قدّر العجز المالي بعد المنح والمساعدات الخارجيّة لعام 2010م ما مقداره 685 مليون دينار، بينما بلغ العجز المالي الفعلي لنفس العام 2010م مبلغ 1046.4 مليون دينار.

ولتسليط الضوء على موضوع الدّراسة بما يتعلّق بتأثر الموازنة العامّة بتذبذب أسعار النفط، فقد تأثر الاقتصاد الأردني خلال عام 2010م بتداعيات البيئة السياسيّة والاقتصاديّة العالميّة واستمرار حالة الانقطاع المتكرر في الغاز الطبيعي من مصر وبقاء أسعار النفط مرتفعة في

الأسواق العالميّة، وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي على أداء القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل في عام 2010م عجزاً مقداره 835.8 مليون دينار مقارنة مع 802.4 مليون دينار في عام 2009م، وقد بلغت نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010م نحو 4.3% مقارنة مع 4.5% في عام 2009م، وذلك لارتفاع قيمة المستوردات جرّاء ارتفاع فاتورتي النفط الخام ومشتقاته والمواد الغذائيّة.

وبتفحص بيان المستوردات تبيّن أن مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته قد ارتفعت خلال عام 2010 لتصل إلى نحو 1987 مليون دينار مقابل 1396 مليون دينار في عام 2009م بارتفاع نسبته 42.3% تقريباً. (ملخص الموازنة لعام 2011 : 3)

جدول رقم (1)

ملخّص الإيرادات العامّة والنفقات العامّة والعجز المالي للموازنة عام 2010 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	593.8	354.2	239.6
شباط	316.5	417.9	−101.4
آذار	355.5	481.8	−126.3
نيسان	397.6	438.1	−40.5
أيّار	343.6	443.8	−100.2
حزيران	411.6	450	38.4−
تموز	364.8	477	−112.2
آب	358.1	515.8	−157.7

أيلول	309.3	462.1	−152.8
تشرين أول	331.4	439	−107.6
تشرين ثاني	375.2	473.9	98.7−
كانون أول	504.4	754.6	−250.2

- الجدول من إعداد الباحث`
- البيانات من نشرة ماليّة الحكومة للسنة الماليّة 2010م.

الموازنة العامة للمملكة الاردنية الهاشمية لعام 2011

أولاً: الإيرادات العامّة:

أما عام 2011م، فقد قدّرت الإيرادات العامّة بنحو 5209 مليون دينار أردني لتشكل بذلك قرابة 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.9% في عام 2010م، في حين بلغت الإيرادات الفعليّة الكليّة لنفس العام مبلغ 5414 مليون دينار.بزيادة بلغت 16.1% عن مستواها في عام 2010م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 8)

وقد توزّعت الإيرادات كما يأتي:

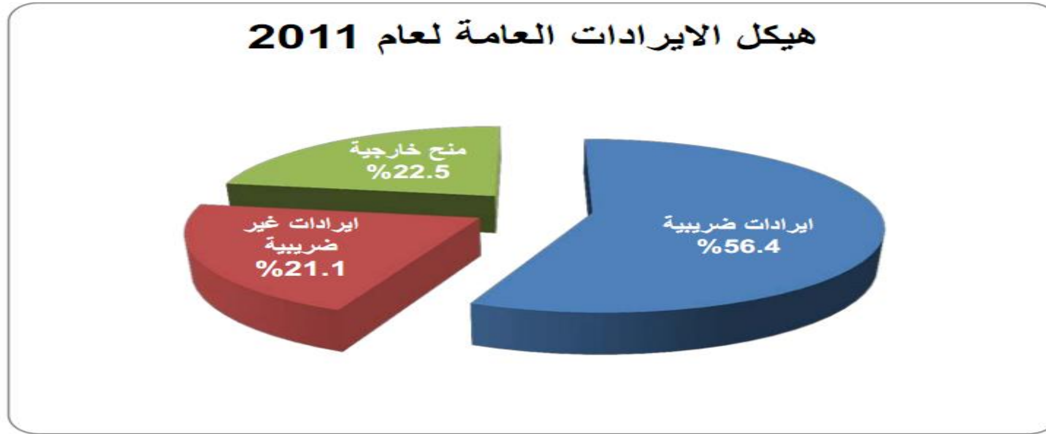
- ✓ **الإيرادات المحليّة:**

وقدّرت الإيرادات المحليّة في عام 2011م بمبلغ 4769 مليون دينار مسجلة بذلك نمو نسبته 11.9% عن مستواها في عام 2010م، في حين بلغت الإيرادات المحليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 4199 مليون دينار وبانخفاض بنسبة مقدارها 1.5% عن عام 2010م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 8)

- ✓ **المنح الخارجيّة:**

وقد قدّرت المنح الخارجيّة في عام 2011م بمبلغ 440 مليون دينار، بينما بلغت المنح الخارجيّة الفعليّة لعام 2011م مبلغ 1215 مليون دينار وبزيادة بنسبة 202.5% عن عام 2010م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 8)

الشكل ادناه رقم 3 يبين هيكل الايرادات العامة لعام 2011



المصدر: ملخص الموازنه العامة2011

ثانياً: النفقات العامّة:

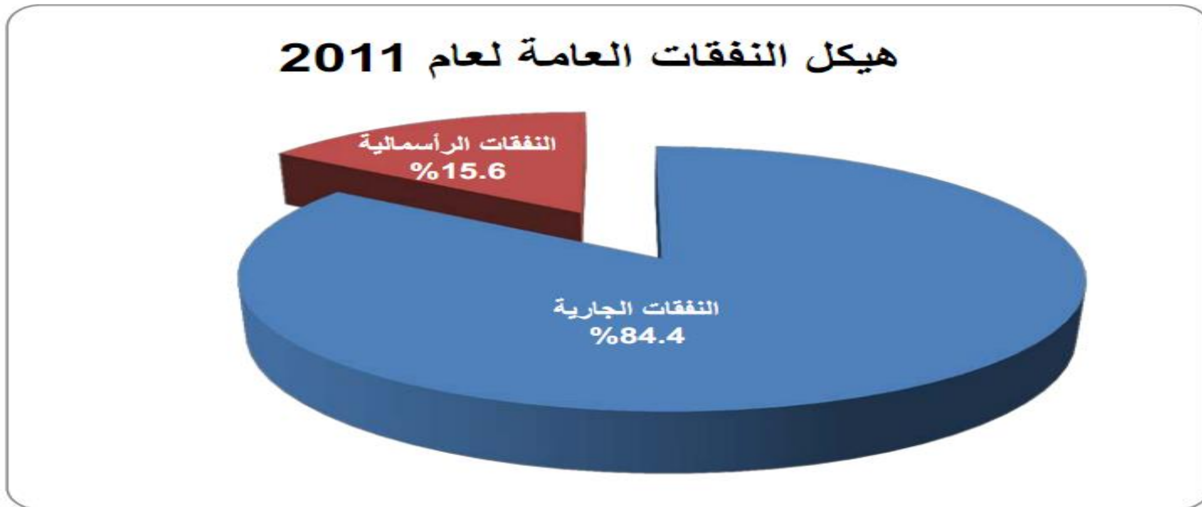
وتعرّف النفقات العامّة بأنها" المبالغ المخصصة للدوائر الحكوميّة (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسماليّة حسب قانون الموازنة العامّة السنوي"(دائرة الموازنة العامّة- دليل الموازنة 2008م:)

وتقسم النفقات العامّة للدّولة إلى: النفقات الجارية، والنفقات الرأسماليّة.

حيث قدّرت النفقات العامّة في عام 2011م بنحو 6367 مقارنة مع 5708 مليون دينار في عام 2010م بارتفاع مقداره 660 مليون دينار، بينما بلغت النفقات العامّة الفعليّة لنفس العام 6802 مليون دينار مقابل 5708 مليون دينار لعام 2010م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 7)

- ✓ أما فيما يتعلق بالنفقات الجارية لعام 2011م، فقد قدّرت بنحو 5344 مليون دينار بارتفاع لم يتجاوز 599 مليون دينار، بينما بلغت النفقات الجارية الفعليّة لنفس العام بمقدار 5743.3 مليون دينار.
- ✓ أما النفقات الرأسماليّة في عام 2011م، فقد قدّرت بنحو 1024.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 61.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.4%عن مستواها في عام 2010م، في حين بلغت النفقات الرأسماليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 1058.5 مليون دينار.

الشكل ادناه رقم 4 يبين هيكل النفقات العامة لعام 2011



المصدر: ملخص الموازنه العامة2011

ثالثاً: العجز المالي:

إن العجز المالي بمفهومة البسيط: بتجسد بإنفاق الحكومة أكثر مما تحصل علية من إيرادات بكافة اشكالها.

حيث قدّر العجز المالي بعد المنح والمساعدات الخارجيّة لعام 2011م ما مقداره 1160.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع عجز نسبته 5.4% في عام 2010م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 9)

بينما بلغ العجز المالي الفعلي لنفس العام 2011م مبلغ 1387.9 مليون دينار بعد المنح والمساعدات الخارجيّة.

ولتسليط الضوء على موضوع الدّراسة فيما يتعلق بتأثر الموازنة العامّة بتذبذب أسعار النفط، فقد تأثر الاقتصاد الأردني خلال عام 2011م بتداعيات البيئة السياسيّة والاقتصاديّة العالميّة واستمرار حالة الانقطاع المتكرر في الغاز الطبيعي من مصر وبقاء أسعار النفط مرتفعة في الأسواق العالميّة، وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي على أداء القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني.

وتجدر الاشارة هنا أن فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته قد ارتفعت بصوره قياسيّة خلال عام 2011م لتصل إلى نحو 3272 مليون دينار مقابل 2037 مليون دينار خلال عام 2010م، أي بزيادة مقدارها 1235 مليون دينار، أو ما نسبته 61%.(ملخص الموازنة لعام 2012: 6).

جدول رقم (2)

الإيرادات العامّة والنفقات العامّة والعجز المالي للموازنة عام 2011 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	355.1	346.1	9
شباط	250.6	445.8	195.2
آذار	400.9	454.5	-53.6
نيسان	527.3	436.1	91.2
أيّار	701.1	594.3	106.8
حزيران	316.9	535.2	-218.3
تموز	1083.4	492.8	590.6
آب	331.	586.4	-255.4
أيلول	302.5	518.2	-215.7
تشرين اول	425	736.9	-311.9
تشرين ثاني	302.6	589	-286.4
كانون اول	417.5	1066.5	-640

- الجدول من إعداد الباحث`، البيانات من نشرة ماليّة الحكومة للسنة الماليّة 2011م

أولا: الإيرادات العامّة:

ففي عام 2012م قدّرت الإيرادات العامّة بنحو 5810 مليون دينار أردني بنسبة بلغت 26.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت الإيرادات الفعليّة الكليّة لنفس العام مبلغ 5045 مليون دينار.

وقد توزعت الإيرادات كما يأتي:

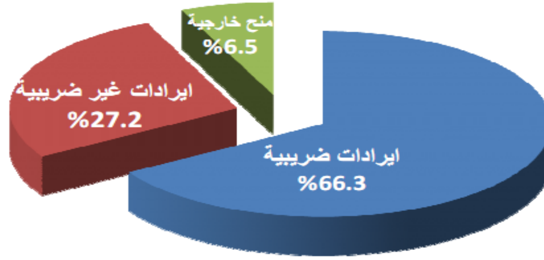
- ✓ **الإيرادات المحليّة:**

وقدّرت الإيرادات المحليّة في عام 2012م بمبلغ 4940 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 17.6% عن مستواها في عام 2011م، في حين بلغت الإيرادات المحليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 4727 مليون دينار وبنسبة زيادة مقارها 12.6% عن عام 2011م. (ملخص الموازنة لعام 2012 : 8)

- ✓ **المنح الخارجيّة:**

وقد قدّرت المنح الخارجيّة في عام 2012م بمبلغ 870 مليون دينار ومقارنة مع 1215 مليون دينار في عام 2011م، بينما بلغت المنح الخارجيّة الفعليّة لعام 2012م مبلغ 327 مليون دينار وبنسبة 73% انخفاض عن عام 2011م.

ويوضّح الشكل البياني رقم 5 الآتي نسب الإيرادات المحليّة والمنح الخارجيّة من إجمالي الإيرادات الكليّة لعام 2012م.



(ملخص الموازنة لعام 2013 : 8)

ثانياً: النفقات العامّة:

وتعرّف النفقات العامّة بأنها "المبالغ المخصصة للدوائر الحكوميّة (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسماليّة حسب قانون الموازنة العامّة السنوي".(دائرة الموازنة العامّة- دليل الموازنة 2008)

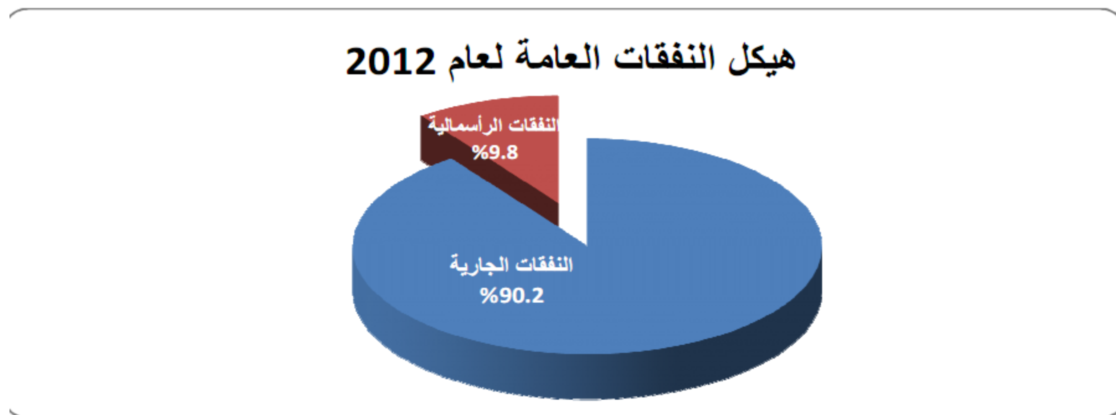
وتقسم النفقات العامّة للدّولة إلى: النفقات الجارية، والنفقات الرأسماليّة.

حيث قدّرت النفقات العامّة في عام 2012م بنحو 6837 مقارنة مع 6802 مليون دينار في عام 2011م بارتفاع مقداره 35 مليون دينار أو ما نسبته 0.5%، بينما بلغت النفقات العامّة الفعليّة لنفس العام 6862 مليون دينار مقابل 6797 مليون دينار لعام 2011 وبنسبة 1.5%.(ملخص الموازنة لعام 2013 : 7)

- ✓ أما فيما يتعلّق بالنفقات الجارية لعام 2012م فقد قدّرت بنحو 5839 مليون دينار مسجلة نمواً نسبته 1.7% عن مستواها في عام 2011م، بينما بلغت النفقات الجارية الفعليّة لنفس العام بمقدار 6646 مليون دينار.

- ✓ أمّا النفقات الرأسماليّة في عام 2012م، فقد قدّرت بنحو 998 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% عن مستواها في عام 2011م، في حين بلغت النفقات الرأسماليّة الفعليّة لنفس العام مبلغ 998 مليون دينار، وهو نفس المبلغ المقدّر بالموازنة العامّة.

الشكل ادناه رقم 6 يبين هيكل النفقات العامة لعام 2012



(ملخص الموازنة لعام 2013 : 8)

ثالثاً: العجز المالي:

إن العجز المالي بمفهومة البسيط يتجسد في إنفاق الحكومة أكثر مما تحصل علية من إيرادات بكافة اشكالها.

حيث قدّر العجز المالي بعد المنح والمساعدات الخارجيّة لعام 2012م ما مقداره 1027 مليون دينار، بينما بلغ العجز المالي الفعلي لنفس العام 2012م مبلغ 1808 مليون دينار. (ملخص الموازنة لعام 2013 : 8)

ولتسليط الضوء على موضوع الدّراسة فيما يتعلق بتأثر الموازنة العامّة بتذبذب أسعار النفط فقد تأثر الاقتصاد الأردني خلال عام 2012م بتداعيات البيئة السياسيّة والاقتصاديّة العالميّة واستمرار حالة الانقطاع المتكرر في الغاز الطبيعي من مصر وبقاء أسعار النفط مرتفعة في

الأسواق العالميّة، وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي على أداء القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد تطوّرات المستوى العام للأسعار في المملكة الأردنيّة الهاشمية لعام 2012م، وفي ضوء قرار الحكومة بتحرير أسعار المشتقات النفطيّة في شهر تشرين الثاني لعام 2012م، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة في السوق المحليّة، فقد بلغ معدّل التضخّم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.8% مقارنة بنحو 4.4% في عام 2011م.

أما بما يختص بأبرز التطوّرات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2012م عجزاً مقداره 3979 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 2463 مليون دينار في عام 2011م، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته نتيجة لارتفاع أسعار وكميّات هذه المستوردات. (ملخص الموازنة لعام 2013 : 6)

وبتفحص بيان المستوردات تبيّن أن مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته قد ارتفعت خلال عام 2012م لتصل إلى نحو 4308 مليون دينار مقابل 3445 مليون دينار في عام 2011م، أي بزيادة قيمتها 863 مليون دينار.(ملخص الموازنة لعام 2013م).

جدول رقم (3)

ملخّص الإيرادات والنفقات والعجز المالي للموازنة عام 2012 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	415.4	349.9	65.5
شباط	304.7	410	−105.3
آذار	362.8	491	−128.2
نيسان	732.7	603.7	129
أيّار	349.2	561.5	−212.3
حزيران	339.3	504.7	−165.4
تموز	388.6	605.1	216.5−
آب	275.8	513.9	−238.1
أيلول	314.6	498.6	−184
تشرين أول	381.6	487.5	−105.9
تشرين ثاني	650.9	917	−266.1
كانون أول	538.7	919.2	−380.5

- الجدول من إعداد الباحث، البيانات من نشرة ماليّة الحكومة للسنة الماليّة 2011م

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط.

المقدّمة:

تستحوذ أسواق النفط العالميّة على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديّات البلدان المستهلكة، كما يؤثر النفط بشكل حاسم في اقتصاديّات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازمين لتنميتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتتسم سوق النفط العالميّة بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليديّة من عرض وطلب فحسب، بل بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات التي اكتسبت دوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة.

وسيكون لانخفاض أسعار النفط آثاراً وعواقب واسعة على البلدان المصدّرة والمستوردة للنفط على السواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فالبلدان المستوردة ستشهد تحسناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، وفي موازين ماليتها العامّة بفضل انخفاض تكاليف الدعم الحكومي، وقد تضررت اقتصادات البلدان المصدرة للنفط، إذ يدر النفط أكثر من نصف إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها، وكان الإنفاق الحكومي في هذه البدان قد شهد تصاعداً مستمراً، ومن المحتمل أن تسجل عجزاً أكبر في ميزانيتها أو تتقلص فوائض الميزانيّة بدرجة كبيرة.

أنواع أسعار النفط الخام:

أولاً: الأسعار الاسمية:

وهي الأسعار الحاليّة التي يجري التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت، أو سعر النفط العربي، وغيرها، وقد تشمل أنواع معيّنة من النفط الثقيل أو الخفيف، أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيره. (المزيني، 2013: 330)

ثانياً: السعر الحقيقي:

وهو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخّم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحاليّة، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائيّة المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحاليّة عنها في سنة الأساس.

ثالثاً: السعر الاقتصادي:

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض والطلب، فيتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصاديّة، وتتضمّن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصاديّة علميّة، مثل (القيمة النفعيّة لها، وقدرتها في الطبيعيّة، وتكاليف إنتاجها، وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس المواصفات) (المزيني، 2013: 331)

السوق النفطية :

1- الشركات العالميّة الكبرى (الشقيقات السبع)

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالميّة للنفط خلال ما يزيد على خمسة عقود زمنيّة، حيث كانت تمتلك عدّة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها، والذي أعدها في تنسيق سياستها السعريّة فيما بينها، كذلك تمكّنت من نسج خيوط شبكة عالميّة بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجيّة المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهميّة عن السابقين من هذه الشركات من أحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأميريكيّة.

2- الشركات العالميّة الكبرى الأخرى:

مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط اكتتين في أوروبا، وكذلك شركة فيلبس بتروليم، وشركة اوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

3- الشركات البتروليّة المستقلة:

وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

4- شركات بترول وطنيّة:

وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدّولة وتتبع السياسة النفطيّة للحكومة، الأمر الذي يؤدّي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي؛ لكنها محتكرة للسوق المحلي. (المزيني، 2013: 335).

محددات سوق البترول العالميّة:

يمكن تحديد المحددات الرئيسة للسوق البترولية العالميّة في الطلب العالمي على النفط والكميّات المعروضة منه، ومستويات المخزون، وتفاعل تلك العناصر، فضلاً عن عدد من العوامل الأخرى، التي كلها تنعكس على مستويات الأسعار.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011)

أولاً: الطلب العالمي:

يعرّف الطلب على النفط بأنه طلب "مشتق" من الطلب على السلع والخدمات، وبشكل عام يعتمد الطلب على النفط على معدّلات النمو السكاني والاقتصادي وعلى أسعار مصادر الطاقة البديلة، إضافة إلى تأثير سياسات ترشيد الاستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء قطاع النقل، أو القطاع الصناعي، أو قطاع توليد الكهرباء. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 : 188)

ثانياً: العرض العالمي:

يعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدّة، أهمها حجم الاحتياطي المؤكد، وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكوميّة المتعلقة بالضرائب، وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله، وكذلك على ظروف الإنتاج والتطوّر التقني والاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 189)

ثالثا: المخزون التجاري والاستراتيجي:

تحتفظ الشركات العاملة في مجال النفط خصوصاً في الدّول الصناعيّة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزون من الخام ومن المنتجات النفطيّة المكررة لأغراض تشغيليّة سواء لأعمال التكرير لديها أو لمواجهة التقلّبات في الطلب بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، ويعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة والمتوقعة.

رابعا: أسعار النفط:

ينعكس التفاعل بين آليات السوق (عرض، وطلب، ومخزون) بشكل مباشر على مستويات الأسعار، التي تشهد تقلّبات مختلفة بناءً على ما هو سائد من عوامل في السوق. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهميّة التفرقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات في محطات التكرير وأسعارها للمستهلك النهائي، فأسعار الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون وبتنظيم السوق النفطيّة على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافيّة وتكاليف التكرير ومواصفات المنتجات فيها، وأما أسعارها للمستهلك النهائي فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة، إضافة إلى السياسات الضريبيّة في الدّول المستهلكة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 191)

خامسا: عامل المضاربة:

من العوامل المهمّة التي لا يمكن تجاهلها، حيث أن تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي عامل المضاربة من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق الماليّة للدّول الصناعيّة، وقد أدّت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطيّة ملاذ أمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنيّة في السوق، مما يؤدّي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة..(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 199)

وفي بحث تمّ نشره في مجلة الباحث عدد 9 سنة 2011م بعنوان "تشخيص المتغيّرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008- 2010م، سعد الله داوود، جامعة الجزائر.

خلص الباحث إلى أن عوامل السوق الأساسيّة لا يبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، كما أن الأسواق الماليّة والسياسات الماليّة والسياسات الحكوميّة ومتغيّرات الاقتصاد الكلّي قد لعبت دوراً مهمّاً في وصول أسعار النفط إلى مستويات مبالغ فيها.

وبحسب الدّراسة؛ فإن هنالك عوامل غير عوامل السوق، وهي كما يأتي:

1- العوامل المتعلقة بالطلب على النفط:

1-1 ضعف الطلب في مواكبة نمو واردات الصين والهند: ينظر معظم المحليين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعدُّ بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة.

1-2 كثافة استخدام النفط في الاقتصاديّات الناشئة: يعدُّ النمو الاقتصادي السريع والكثافة العالية لاستخدام النفط في الاقتصاديّات الجديدة الناشئة من الأسباب الرئيسة وراء الزيادة المطّردة لاستهلاك خامات النفط.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 213)

2- العوامل المتعلقة بجانب عرض النفط:

2-1 تباطؤ الاستثمارات: يمكن تفسير الأسباب الرئيسة وراء الانخفاض في نمو الإنتاج إلى أسباب تتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة النفط من ركود في الاستثمارات والطاقة التكريريّة المتوافرة، بالإضافة إلى تعطّل وعدم انتظام في بعض الإمدادات.

2-2 تعطّل إمدادات النفط إلى السوق: بالرغم من عدم تسجيل حاد في الإمدادات العالميّة للنفط خلال السنوات الخمس الماضية؛ فإنه يقدّر إجمالي التعطيل في الإمدادات 2-3 مليون برميل يومياً بسبب عدد من الأحداث، أهمها: تعطّل الإمدادات النفطيّة القادمة من نيجيريا بسبب هجمات المتمردين وإعصار كاترينا، فضلا عن انخفاض القدرات الإنتاجيّة لكل من فنزويلا والعراق. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 214)

3- السياسات الحكوميّة الخاطئة:

في الوقت الذي يستند فيه الكثيرون في تفسيراتهم للازمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيس وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004م؛ يسلّم بعض من المحللين

بالإسهام للسياسات الحكوميّة الخاطئة في الارتفاع المطّرد للأسعار في 2008، بحيث لم تؤدِ تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول إلى الموارد النفطيّة في جميع أنحاء العالم؛ بل أسهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

4- متغيّرات الاقتصاد الكلّي: انخفاض الدوّلار:

من العوامل العديدة التي يكون لها أثراً مباشراً على ارتفاع أسعار الانخفاض المستمر للدّولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية، فمنذ أن تمّ اعتماد تقويم النفط بالدوّلار الأمريكي؛ يفترض أن انخفاض سعر صرف الدوّلار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق.

5- أسباب نفاذ المستثمرين غير التجاريين إلى سوق العقود الآجلة:

في السنوات الأخيرة ظهر اهتمام متزايد لدى المستثمرين تجاه استخدام بعض السلع كأصول ماليّة.

6- تأثير الأسواق الماليّة والتنبؤات على سوق النفط:

إن زيادة التدفقات الماليّة إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمّة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أنه أمر جيد للسوق؛ لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك، حيث اصبحت تقلّبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفوريّة، وقد أدّى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات الماليّة وأنشطة المضاربين هي المسؤولة - بشكل كبير- عن تقلّبات أسعار النفط الخام. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011: 216)

استهلاك الأردن من النفط الخام والمشتقات النفطيّة.

أولاً : عام 2010

بلغ معدّل الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام في عام 2010م حوالي (87) مليون برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة (3%) عن عام 2009م.

- أما على الصعيد العربي، فقد بلغ معدّل إنتاج الدّول العربيّة اليومي من النفط الخام حوالي (25) مليون برميل، مشكلاً نسبة (29%) من الإنتاج العالمي، وبالنسبة لأسعار نفط خام برنت فقد تذبذبت، حيث وصل أعلى معدّل سعر إلى حوالي (91) دولار / برميل في شهر كانون الأول وبلغ أدنى معدّل سعر حوالي (74) دولار/ برميل في شهر شباط.(التقرير السنوي 2010 وزارة الطاقة: 17)

- أما على المستوى المحلي، فقد بلغ الإنتاج المحلي من النفط الخام والغاز الطبيعي في عام 2010م حوالي (137،6) الف ط. م. ن مشكلاً نسبة (2،8%) من مجمل احتياجات الأردن من الطاقة، وكون الأردن يعتمد في تلبية احتياجاته من الطاقة على الاستيراد، حيث بلغت كميّات النفط الخام والمشتقات النفطيّة في عام 2010م حوالي (5125) الف ط.م.ن. وبلغت كميّات الغاز الطبيعي التي تمّ استيرادها من مصر حوالي (2285) مليون متر مكعب. (التقرير السنوي 2010 وزارة الطاقة: 13)

وبلغت كلفة استيراد النفط الخام والمشتقات النفطيّة في عام 2010م حوالي (2،6) مليون دينار مسجلة ارتفاعا مقداره (37%) عن عام 2009، وذلك بسبب ارتفاع كميّات زيت الوقود والديزل والبنزين المستورد. (التقرير السنوي 2010 وزارة الطاقة: 25)

وبالنسبة للغاز الطبيعي، فقد بلغت كميّات الغاز الطبيعي المستوردة من جمهوريّة مصر العربيّة عام 2010م من خلال أنبوب الغاز الطبيعي الممتد بين البلدين، والذي يمثّل جزء من مشروع الغاز العربي حوالي (2285) مليون متر مكعب ونسبة انخفاض مقدارها (27%) عن عام 2009م. (التقرير السنوي 2010 وزارة الطاقة: 26)

أما بالنسبة لأسعار المشتقات النفطيّة في عام 2010م، فقد أبقت الحكومة على الدعم المخصص لاسطوانة الغاز المسال فقط، وإخضاع باقي المشتقات للتسعير بشكل شهري، وفقا

لمعادلة تسعيريّة تستند إلى الأسعار العالميّة. وتشمل معدّل الأسعار العالميّة للمشتقات النفطيّة مضافاً إليه كافة التكاليف التي تترتب على استيراد المشتقات النفطيّة من الأسواق العالميّة وصولاً إلى المستهلك. (التقرير السنوي وزارة الطاقة، 2010م: 29)

ثانياً: عام 2011

❖ : على المستوى العربي والعالمي:

بلغ معدّل الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام في عام 2011م حوالي (87،5) مليون برميل مشكلاً ارتفاعاً بنسبة (0.4%) عن عام 2010م. أما على الصعيد العربي، فقد بلغ معدّل إنتاج الدّول العربيّة اليومي من النفط الخام في عام 2011م حوالي (27) مليون برميل مشكلاً نسبة (30%) من الإنتاج العالمي.

وبالنسبة لأسعار نفط خام برنت، فقد تذبذبت خلال عام 2011م، حيث وصل أعلى معدّل سعر إلى حوالي (123) دولار / برميل في شهر نيسان وبلغ أدنى معدّل سعر حوالي (97) دولار/ برميل في شهر كانون ثاني.

❖ على المستوى المحلي:

بلغ الإنتاج المحلي من النفط الخام والغاز الطبيعي عام 2011م حوالي (135) ألف ط. م. ن مشكلاً نسبه (3%) من احتياجات الأردن من الطاقة، وبلغت كميّة النفط الخام والمشتقات النفطيّة المستوردة في عام 2011 حوالي (5978) ألف ط. م.ن، وبلغت كميّات الغاز الطبيعي التي تمّ استيرادها من مصر حوالي (806) مليون متر مكعب، وبلغت التكلفة الإجماليّة للنفط الخام والمشتقات النفطيّة والغاز الطبيعي المستورد حوالي (3839) مليون دينار لعام 2011م، وبنسبة زيادة (51%) عن عام 2010م.

وبلغت كلفة استيراد النفط الخام والمشتقات النفطيّة في عام 2011م حوالي (3،7) مليار دينار أردني مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره (63%) عن عام 2010م، وذلك بسبب ارتفاع كميّات زيت الوقود والديزل والبنزين المستورد، حيث بلغت نسبة الزيادة في كميّة المستوردات حوالي (21%).

وبلغت كميّات الغاز الطبيعي المستورد من جمهوريّة مصر العربيّة عام 2011 ومن خلال أنبوب الغاز الطبيعي الممتد بين البلدين حوالي (806) مليون متر مكعب، وبنسبة انخفاض مقدارها (65%) عن عام 2010م، ويعود السبب في ذلك إلى تعرض خط الغاز العربي إلى عدة حوادث داخل الأراضي المصريّة حسب ما أفاد الجانب المصري. [التقرير السنوي وزارة الطاقة 2011]

ثالثاً: عام 2012

❖ : على المستوى العربي والعالمي:

بلغ معدّل الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام في عام 2012م حوالي (88،9) مليون برميل مشكلاً ارتفاع بنسبة (1.6%) عن عام 2011م، أما على الصعيد العربي فقد بلغ معدّل إنتاج الدّول العربيّة اليومي من النفط الخام في عام 2012م حوالي (27،6) مليون برميل مشكلاً نسبة (31%) من الإنتاج العالمي.

أما أسعار نفط خام برنت، فقد تذبذبت خلال عام 2012م، حيث وصل أعلى معدّل سعر إلى حوالي 125 دولار/ برميل في شهر آذار، وبلغ أدنى معدّل سعر حوالي (95) دولار/ برميل في شهر حزيران. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 16)

❖ على المستوى المحلي:

بلغ الإنتاج المحلي من الطاقة (النفط الخام، والغاز الطبيعي، والطاقة المتجددة) في عام 2012م حوالي 279 الف ط.م.ن مشكلاً نسبة (3.5%) من مجمل احتياجات الأردن من الطاقة،

حيث بلغت كميّات النفط الخام والمشتقات النفطيّة المستوردة في عام 2012م حوالي (7232) الف ط.م.ن، وبلغت كميّات الغاز الطبيعي التي تمّ استيرادها من مصر حوالي (587) مليون متر مكعب، وبلغت الكمية الإجماليّة النفط الخام والمشتقات النفطيّة والغاز الطبيعي المستورد حوالي (4539.2) مليون دينار لعام 2012م، وبنسبة زيادة مقدارها (18%) عن عام 2011م. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 17)

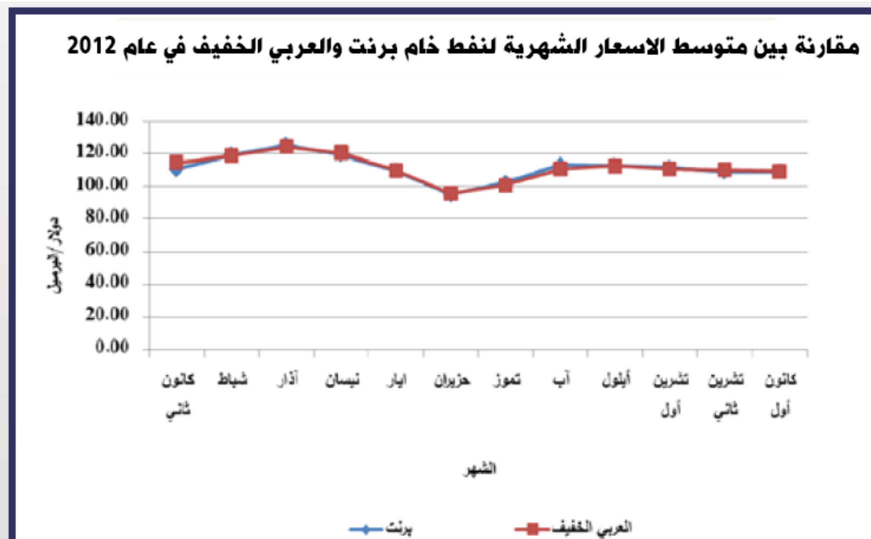
1) النفط الخام والمشتقات النفطيّة:

بلغت كلفة استيراد النفط الخام والمشتقات النفطيّة في عام 2012م حوالي (4،6) مليار دينار مسجلة ارتفاعاً مقداره (22%) عن عام 2011م، وذلك بسبب ارتفاع كميّات النفط الخام والسولار المستوردة.

2) الغاز الطبيعي:

بلغت كميّات الغاز الطبيعي المستوردة من جمهوريّة مصر العربيّة عام 2012م من خلال أنبوب الغاز الطبيعي الممتد بين البلدين حوالي (587) مليون متر مكعب، وبنسبة انخفاض مقدارها (27%) عن عام 2011م.(التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012)

الشكل ادناه رقم 7 يبين اسعار المشتقات النفطية لعام 2012



المصدر: التقرير السنوي 2012م وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة

تذبذب أسعار النفط:

لم يعد مستوى الأسعار المنخفض أو المرتفع هو المشكلة؛ ولكن التذبذبات والتقّلبات سريعة الحدوث هي المشكلة الأهم في الوقت الحالي؛ لأن عدم استقرار أسعار النفط لا يمكّن المنتجين من التنبؤ بحجم العائد المتوقع على الاستثمار الموجّه لقطاع النفط.

يعدُّ التباين بين مصالح الدّول المنتجة والدوّل المستهلكة للنفط أحد أهم العوامل المؤدّية إلى الاختلالات في توازن أسواق النفط، حيث تسعى الدّول المستهلكة للنفط إلى اتباع سياسات من شأنها إقناع الدّول المنتجة للنفط بزيادة الإنتاج، في حين ترغب الدّول المنتجة في إقناع الدّول المستهلكة بالتخلي عن دعواها بفرض الضرائب على النفط واتهامه بأنه مصدر رئيسي لتلوث البيئة،وهنا يجب أن نميّز بين أسباب التقلّبات في الأسعار وأسباب التأرجح الحاد في الأسعار، فتقلّبات أسعار النفط غالبا ما تعكس التغيّرات في العوامل الأساسيّة مثل مستوى الإمدادات ومستوى الطلب وفترات النقص في الاستثمارات، ولا يمكن لهذه العوامل الأساسيّة أن تفسّر تماما تقلّبات الأسعار على المدى القصير، والتي غالبا ما تكون وراءها إطلاق بعض البيانات والتصريحات المختلفة، وبعضها ليس بالضرورة أن يكون ذا علاقة مباشرة بسوق النفط.

وفي بحث منشور في مجلة النفط والتعاون العربي بعنوان الحوار بين الدّول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار – عبد الفتاح دندي المجلد الثامن والثلاثون العدد 140 – 2012م.

فعندما تتسم السوق النفطيّة بالفائض في الإمدادات كما هو الحال في عام 1998م تميل أسعار النفط إلى التحرّك صوب الحدود الدنيا؛ أي نحو الانخفاض.

إن استمرار الانخفاض في أسعار النفط يقوض أمن الإمدادات على المدين المتوسط والطويل، وذلك من خلال ثلاث طرق، وهي:

أولاً: إن الفترة الطويلة من انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى نقص الاستثمارات في قطاع النفط، التي تؤثر بدورها على توافر إمدادات النفط في المستقبل.

ثانياً: إن عائدات النفط لا تزال تشكل المصدر الرئيس لعائدات الدّول المنتجة وللإنفاق الحكومي، فالانخفاض المستمر في عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار يشكل تهديداً رئيساً للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدّول المنتجة.

ثالثا: يمكن لأسعار النفط المنخفضة أن تحفّز نمو الطلب في كل من البلدان المنتجة والمستهلكة على المدى الطويل، مما يقوض ترشيد الاستهلاك من جهة ويؤثر على أجندة تغيّر المناخ من جهة أخرى. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 30)

تطوّر أسعار النفط خلال معظم فترة التسعينات تتراوح في حدود 20 دولاراً للبرميل قبل أن تنخفض إلى ما يقارب من 10 دولاراً للبرميل في أواخر 1998م نتيجة للازمة الماليّة الآسيويّة التي أدّت إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط والزيادة في الإمدادات الإضافيّة من العراق التي دخلت السوق لأول مره منذ حرب الخليج.

ومنذ عام 1998م قامت بلدان أوبك بتبني استراتيجيّة تحقيق التوازن في السوق النفطيّة، وكان الهدف الرئيس من هذه الاستراتيجيّة هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته مستوياتها أبّان الأزمة الماليّة الآسيويّة والوصول بها إلى مستويات معقولة تلقى القبول من قبل الدّول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء

وفيما يتعلق بتقلبات الأسعار خلال هذه الفترة؛ تجدر الاشارة إلى أن مصطلح تقلّب الأسعار بشكل عام يستخدم لوصف تقلّبات الأسعار لسلعة ما، ويقاس ذلك التقلّب بنسبة الفروقات اليوميّة أو الأسبوعيّة في أسعار السلع الأساسيّة، فالسوق المتقلّبة تعرف بدرجة الاختلاف في الأسعار وليس بمستوياتها، وحيث ان السعر دالّة في العرض والطلب؛ فذلك يعني أن التقلّب هو نتيجة لأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق، ومن الملاحظ أن أسعار مصادر الطاقة الأساسيّة مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والكهرباء بشكل عام أكثر تقلّباً من أسعار السلع الأخرى، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى محدوديّة قدرة العديد من المستهلكين على استبدال أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع الأسعار. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 16)

1- تطوّر أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها للفترة 2000-2011م:

شهدت الفترة من يناير 2000م إلى سبتمبر 2011م تطوّرا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 107.6 دولار للبرميل في شهر سبتمبر من عام 2011م، أي بمعدّل نمو سنوي بلغ حوالي 13.2%

وقد مرّت أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2011م بمراحل مختلفة، حيث ارتفعت بنحو 10 دولارات للبرميل في عام 2000 مقارنة بعام 1999م لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب العالمي على النفط والانخفاضات التي شهدتها الإمدادات النفطيّة من بلدان أوبك، ثم انخفضت الأسعار خلال عام 2001م بمقدار 4.5 دولا للبرميل، ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة للأداء الاقتصادي الضعيف والإمدادات المتزايدة من بلدان أوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمر من عام 2001م. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 27)

ومع بداية عام 2002م أخذت الأسعار في الارتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى مستوى 29.5 دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر مدفوعة بعدد من العوامل منها: خفض الإمدادات من بلدان أوبك وخارجها وحالة من عدم الاستقرار التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات في فنزويلا، ومنذ ذلك التاريخ أخذ المتوسط السنوى لأسعار النفط في الاتجاه نحو الارتفاع بشكل ملحوظ، حيث بلغت 28.2 دولار للبرميل عام 2003م، وقد تضاعفت مستوياتها تقريباً في عام 2004م، وفي عام 2006م لامست أسعار النفط مستوى 70 دولار للبرميل الواحد وتخطّت ذلك الحاجز في عام 2007م ليصل معدّلها إلى 69 دولاراً للبرميل، وخلال الرّبع الأول من عام 2008م بلغت الأسعار مستويات قياسيّة لم تشهدها من قبل، حيث تخطّت عتبة 100 دولاراً للبرميل، وخلال الأشهر الأخيرة من العام أخذت الأسعار منحنى آخر ليصل معدّلها الشهري إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل، ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار عام 2008م بشكل أساسي إلى الأزمة الماليّة العالميّة التي ألقت بظلالها على السوق النفطيّة بشكل عام.

وقد أدّت برامج التحفيز الاقتصادي والتي اعتمدتها دول عديدة إلى انتعاش اقتصادي والذي بدورة انعكس بشكل إيجابي على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة الأسعار لارتفاعها خلال عامي 2010م و2011م، ليصل معدّلها في عام2010م إلى77.4 دولاراً للبرميل، ومعدّلها في عام 2011م إلى 107.3 دولاراً للبرميل.(التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 28)

المبحث الثالث : تاثير أسعار النفط على الاقتصادات العربية

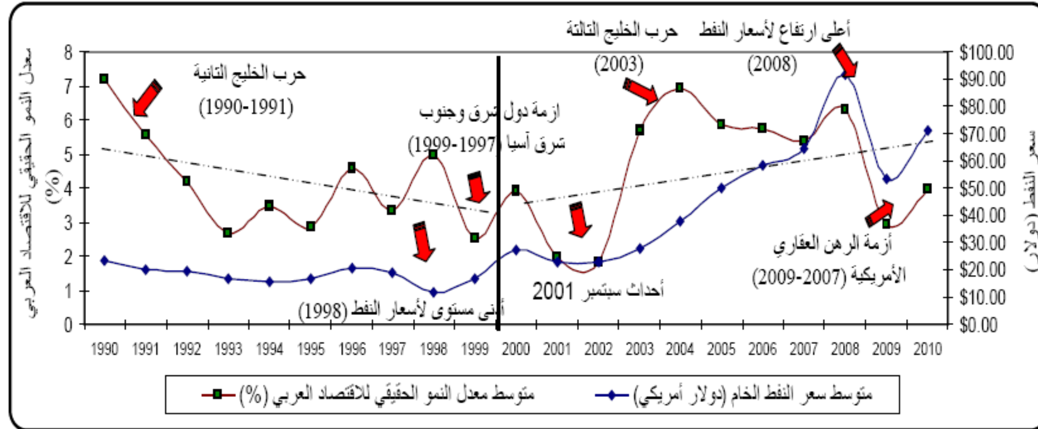
في دراسة بعنوان أداء الاقتصادات العربيّة خلال العقدين الماضيين "ملامح وسياسات الاستقرار" للدكتورة هبة عبد المنعم 2012م صندوق النقد العربي، أشارت الباحثة أن المنطقة العربيّة تشكل أهميّة خاصة على المستوى العالمي لاستحواذ دول المنطقة على ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط وثلث الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، كذلك يمثل إنتاج الدّول العربيّة من النفط نحو 30% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمثل صادراتها النفطيّة 70% من صادراتها الإجماليّة، وتساهم إيراداتها النفطيّة بنحو 67% من إجمالي إيراداتها العامّة بما يجعل هذه الدّول عرضة للتأثر بشكل كبير بالعديد من التقلّبات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

من جانب آخر تقوم دول المنطقة بدور مهم على صعيد تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال دورها في تحقيق استقرار الأسعار العالميّة للنفط والتأثير الإيجابي لاستثمارات الصناديق السياديّة العربيّة على الاستقرار المالي العالمي.

غير أن الدّول العربيّة تتباين فيما بينها بشكل كبير فيما يتعلق بمستويات التنمية وهياكلها الاقتصاديّة ومدى انفتاحها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدّولية، فهناك دول عربية تعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الناتج وتحقق موازين معاملاتها الخارجيّة وموازناتها العامّة فوائض أو عجوزات اعتمادا على التغيّرات في أسعار النفط، ودول عربية أخرى مستوردة للنفط تتسم غالبيتها بهياكل اقتصاديّة أكثر تنوعاً وبمستويات انفتاح كبيرة على التجارة الدّولية(عبد المنعم، 2012: 11)

والشكل أدناه رقم 8 يبيّن معدّلات النمو الحقيقي للدّول العربيّة، وأبرز الأحداث الإقليمية والعالميّة المسجلة خلال الفترة (1990-2010م).

معدلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجلة خلال الفترة (1990-2010)



وبحسب الدّراسة؛ فقد تمّ تقسيم الدّول العربيّة إلى مجموعتين (دول نفطيّة، ودول غير نفطيّة).

ففي المجموعة الأولى التي تشمل الدّول العربيّة المصدرة للنفط والتي تعتمد اقتصاداتها بشكل رئيس على النفط؛ فقد تأثرت اقتصاداتها بتراجع أسعار النفط في الفترة الأولى (1990-1999م)، مما أدّى إلى تراجع إيراداتها النفطيّة وعدم استقرار أوضاعها الماليّة نتيجة للعجز المسجل في الموازنات العامّة. وقد دعا هذا الأمر دول المجموعة إلى تبني سياسات اقتصاديّة استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجيّة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسات ماليّة تقييديّة لخفض الإنفاق العام (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 15)

في المقابل استفادت دول المجموعة الأولى خلال الفترة الثانية من التحسن التدريجي في أسعار النفط، الأمر الذي ساعدها على ضبط موازناتها وتحقيق فوائض مكّنتها من توفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار في البنية التحتيّة والتنويع النسبي في قاعدة توليد الدخل وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بدول المجموعة الثانية التي تعتبر دولاً غير نفطيّة؛ فقد عانت هذه الدّول خلال الفترة الأولى من العديد من الاختلالات الهيكليّة نتيجة العجز المتنامي في الموازنات الحكوميّة ولجوء تلك الدّول للقطاع المصرفي لتمويل العجز، ومن ثم الارتفاع المستمر في معدّلات السيولة والتضخّم. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 16)

من جهة أخرى ساهم تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الدّولية في تدهور أوضاع موازين مدفوعات هذه الدّول، وقد دفعت هذه الاختلالات دول المجموعة إلى تبني سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي بهدف استعادة التوازن الداخلي والخارجي، وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحقيق زيادات ملموسة في النمو الحقيقي بداية من النصف الثاني من عقد التسعينيات.

أما خلال تلك الفترة؛ فقد كان للارتفاع التدريجي في أسعار النفط تأثيرات متباينة على دول المجموعة الثانية، ففي الجانب السلبي حملت هذه الارتفاعات موازنات تلك الدّول بأعباء ضخمة نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات، فاضطرت حكومات هذه الدّول إلى رفع مخصصات دعم أسعار الوقود للحفاظ على استقرار الأسعار.

كما ساهمت الارتفاعات في أسعار الغذائيّة الأساسيّة في الفترة (2008-2010م) في زيادة الضغوط على الموازنات العامّة ورفعت كلفة برامج الضمان الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع العجز المالي ومستويات الدين العام المحلي لبعض دول المجموعة بشكل ملموس. (التقرير السنوي وزارة الطاقة 2012: 16)

والشكل أدناه رقم (9) يبيّن الأهميّة النسبية للإيرادات النفطيّة والضريبيّة إلى إجمالي الإيرادات العامّة والمنح.

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الفترة (2008-2010)

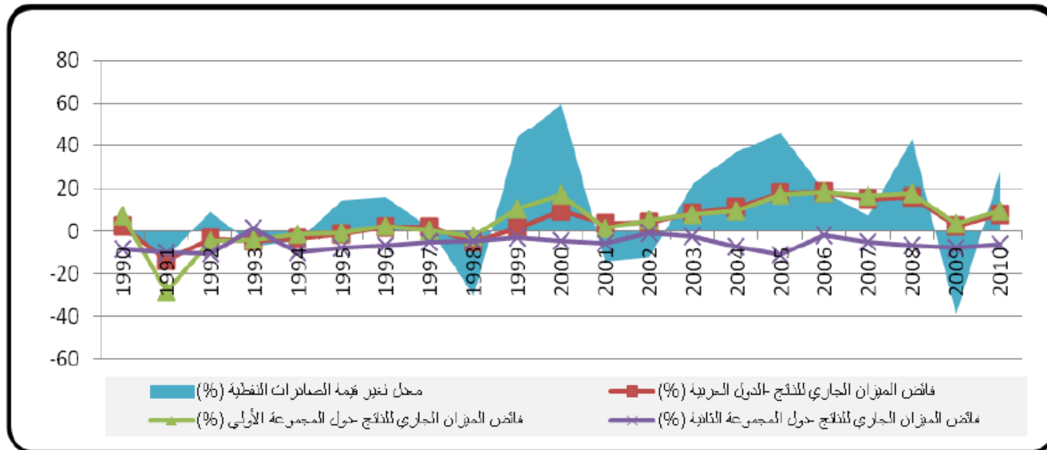
	2008	2009[1]	2010[2]	متوسط (2008-2010)
الأهمية النسبية للإيرادات العامة النفطية (الدول العربية مجتمعة) (%)	76.40	62.70	67.10	68.73
الأهمية النسبية للإيرادات العامة النفطية (دول المجموعة الأولى) (%)	81.22	70.16	76.25	75.88
الأهمية النسبية للإيرادات العامة الضريبية (الدول العربية مجتمعة) (%)	15.90	23.20	21.00	20.03
الأهمية النسبية للإيرادات العامة الضريبية (دول المجموعة الثانية) (%)	64.30	65.80	67.49	65.86

صندوق النقد العربي- أداء الاقتصادات العربيّة خلال العقدين الماضيين.

في المقابل كان للفوائض النفطيّة المسجلة في دول المجموعة الأولى في العقد الأول من الألفية تأثيراً إيجابياً على دول المجموعة الثانية من خلال عدد من القنوات من أهمها ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، ونشاط السياحة البينيّة.

الشكل ادناه رقم 10 يبين فائض/ عجز الموازين للدول العربية

نسبة عجز / فائض الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير السنوي في حصيلة الصادرات النفطية خلال الفترة (1990-2010)



وقد بيّن التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الفصل العاشر (تطوّر السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربيّة).

إن النفط والغاز الطبيعي منذ سبعينات القرن الماضي لعب دوراً أساسياً في تطوير اقتصادات الدّول العربيّة النفطيّة، فالنفط والغاز الطبيعي سلع ضروريّة تستخدم كمصادر للطاقة، إذ يمهدان السبيل لبناء قاعدة صناعيّة متطوّرة في قطاع التكرير والبتروكيماويات، ويمثلان أهم

مصادر الطاقة الضروريّة للاستهلاك في القطاعات الأخرى كالنقل والقطاع المنزلي والتجاري، بالإضافة إلى استخدام الطاقة في القطاعات سالفة الذكر فهي تستخدم أيضاً في تشغيل النشاطات المرتبطة بقطاع الطاقة ذاته مثل محطّات توليد الطاقة الكهربائيّة، ومصافي تكرير النفط، ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي وتسيله، فضلاً عن عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي.(تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2010: 201)

ونظرا لطبيعة الدّول النفطيّة من حيث انتشار مرافق إنتاج الطاقة؛ فقد أصبح قطاع الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائيّة أكبر مستهلك للوقود بحصّة تزيد عن 40% من إجمالي الطاقة المستخدمة.

وتقوم الدّول المنتجة الرئيسة للنفط والغاز بتصديرهما إلى الأسواق العالميّة، مما يترتب الحصول على إيرادات بترولية تؤثر بصورة كبيرة على اقتصادات الدّول العربيّة المنتجة، فتلك العوائد تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزانيّة العامّة في الدّول العربيّة المنتجه،

ويبيّن الشكل رقم 11 أدناه حلقة تأثير النفط والغاز الطبيعي على التنمية في الدول العربية

.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد)

وبحسب التقرير؛ فقد تمّ تقسيم قنوات التأثير في الدّول العربيّة إلى دول منتجة للبترول ودول مستوردة له.

أولاً: قنوات التأثير في الدّول العربيّة المنتجة للبترول:

تتأثر اقتصادات الدّول العربيّة المنتجة الرئيسة للبترول في الدرجة الأولى بالعائدات النفطيّة التي تلعب دوراً رئيساً في تمويل عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في هذه الدّول، وعلى الرغم من أن العائدات النفطيّة كانت في بداية السبيعينات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط؛ إلا انها أثّرت -بصوره ملموسة- في اقتصادات هذه الدّول، حيث مكّنتها من التوسّع في تمويل برامج التنمية المختلفة.

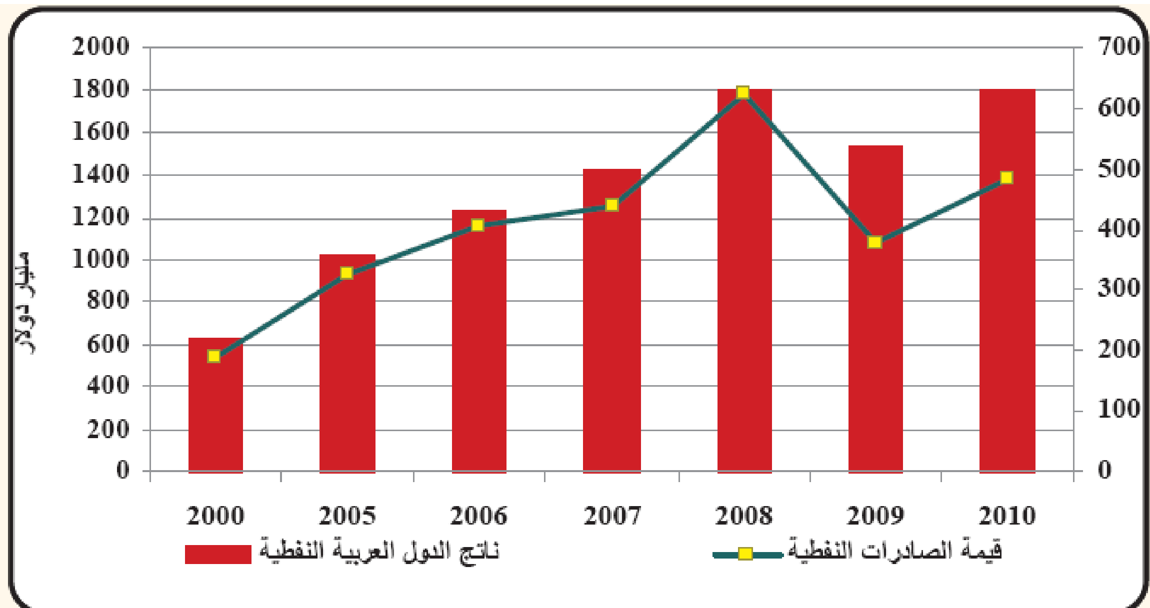
❖ العائدات النفطيّة والنمو الاقتصادي:

شكّلت العائدات النفطيّة للدّول المنتجة الرئيسة للبترول المحرك الرئيس للنمو فيها، حيث استخدمت هذه الدّول عائدات النفط لبناء وتطوير البنية التحتيّة وتوفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها، ولقد تزايدت أهميّة العائدات النفطيّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدّول المنتجة للبترول من 30% في عام 2000م، لتصل إلى أعلى نسبة خلال العقدين

الماضيين، وهي 34.6% في عام 2008م، ثم لتنخفض بعد ذلك وتصل إلى نحو 27% في عام 2010م.

وقد صاحب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2009م نتيجة للازمة العالميّة انخفاض العائدات النفطيّة بنحو 245 مليار دولاراً، أي بنسبة انخفاض بلغت 39% مقارنة مع 2008م لتصل إلى 378.6 مليار دولاراً، وفي الوقت نفسه انخفض معدّل الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 14% ليصل إلى 1545 مليار دولاراً، وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عام 2010م، أدّى ذلك إلى تحسين ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبة ارتفاع في العائدات النفطيّة لتصل إلى 483 مليار دولاراً، وقد كان لذلك الأثر الإيجابي على النشاط الاقتصادي، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1801 مليار دولار في عام 2010م.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 203)

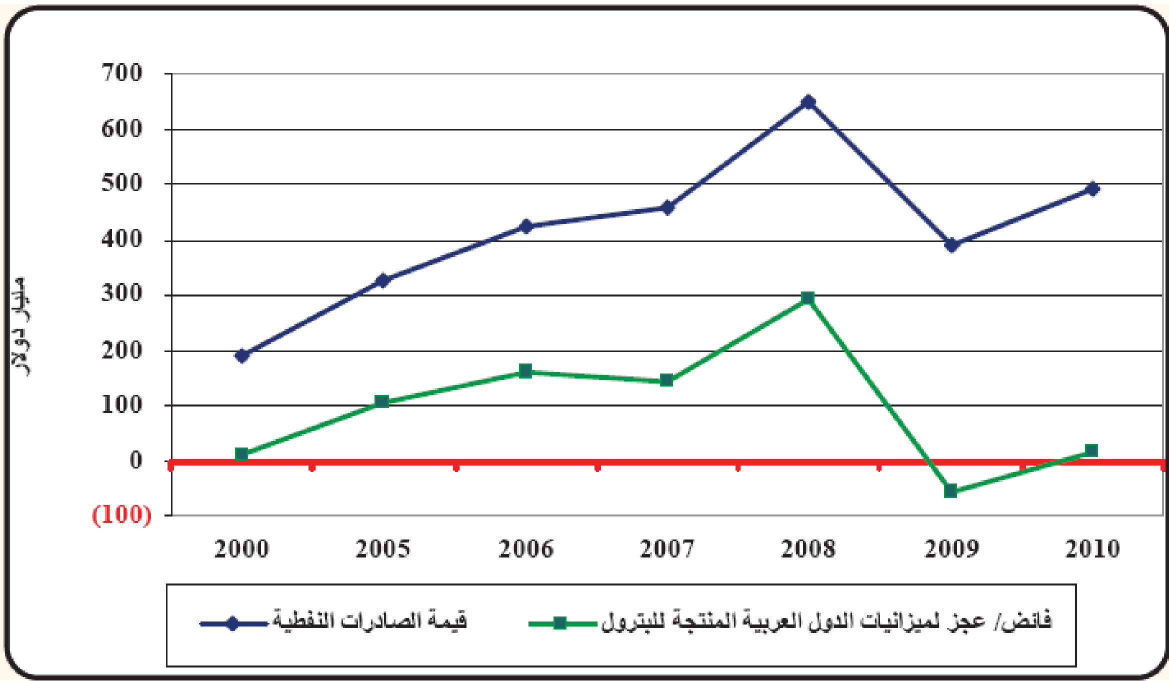
والشكل أدناه رقم 12 يبيّن تطوّر العائدات النفطيّة والناتج المحلي الإجمالي 2000-2010م.



❖ **العائدات النفطيّة والموازنة العامّة:**

ارتفعت العائدات النفطيّة في الدّول العربيّة لتصل في عام 2005م إلى 325 مليار دولار مقارنة بنحو 188 مليار في عام 2000، ولقد ترتب على ذلك ارتفاع الفائض في الميزانيّة العامّة من 8.9 مليار دولار إلى 105 مليار دولار خلال ذات الفترة، ولم تشهد الدّول المنتجة للبترول أي عجز في ميزانيتها العامه خلال الفترة 2000-2008م بفضل الارتفاع المستمر في العائدات النفطيّة، وقد وصل الفائض في الموازنة العامّة إلى أعلى مستوى له، فبلغ حوالي 289 مليار دولار في عام 2008م عندما بلغت العائدات النفطيّة أعلى مستوى لها، أيضاً خلال ذات العام وهو 623 مليار دولار وعندما انخفضت العائدات في عام 2009م صاحب ذلك تحوّل الفائض إلى عجز بمقدار 66.4 مليار دولار خلال ذات العام، وفي عام 2010م ارتفعت العائدات النفطيّة مرة أخرى بنسبة 27.5% لتصل إلى 483 مليار دولار، وقد صاحب ذلك تحوّل العجز إلى فائض في الموازنة العامّة للدّول العربيّة المنتجة الرئيسة للبترول بلغ 29.3 مليار دولار عام 2010م. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 204)

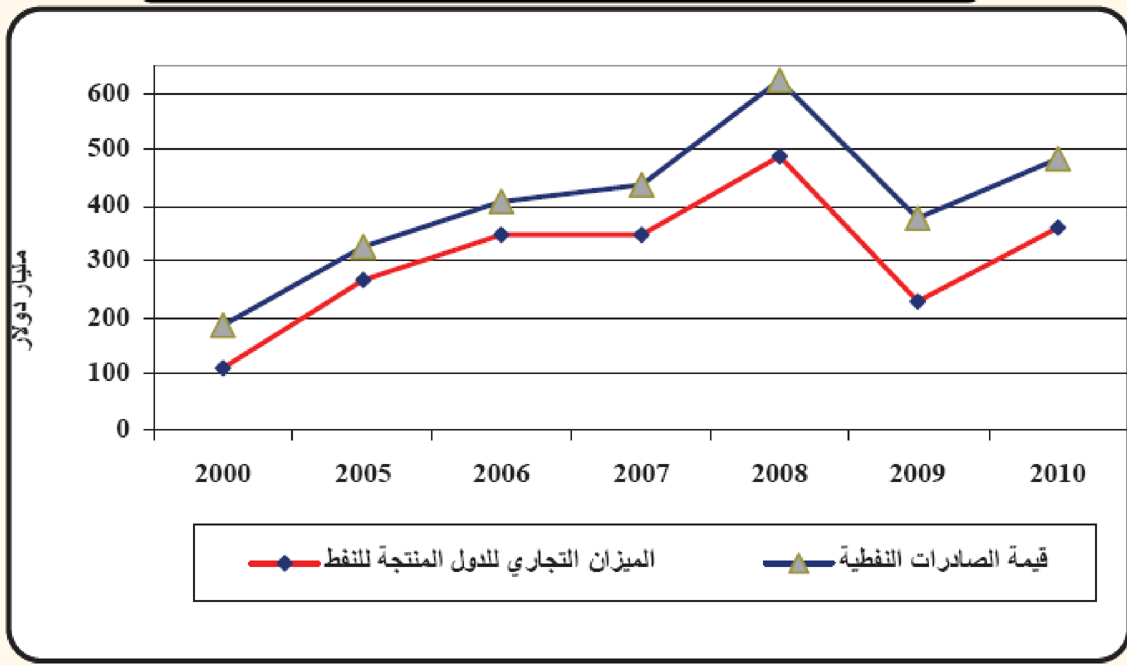
والشكل أدناه رقم 13 يبين العائدات النفطيّة وفائض / عجز الموازنات العامّة في الدّول النفطيّة 2000- 2010م.



❖ العائدات النفطيّة وميزان المدفوعات:

لعب النفط دوراً رئيساً في التجارة الخارجيّة للدّول المنتجة للبترول وفي موازينها التجاريّة، ولقد اتخذ الميزان التجاري في الاقتصادات البتروليّة منحى تصاعدياً خلال فترة العقد الماضي، وارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتطوّرات أسعار النفط وحجم الإنتاج وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2003م إلى تحقيق فائض في الميزات التجاري وصل إلى 268 مليار دولار في عام 2005م مقارنة بفائض مقداره 110 مليار دولار في عام 2000م، ليصل إلى أعلى مستوى له وهو 488.6 مليار دولار في عام 2008م، ثم انخفض بمقدار النصف تقريبا في عام 2009م نتيجة للازمة الماليّة العالميّة ليصل إلى 288 مليار دولار وليرتفع مره أخرى في عام 2010م ليبلغ 362 مليار دولار، وذلك تماشياً مع ذات التطوّرات التي شهدتها العائدات النفطيّة للدّول العربيّة ذات الفترة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 205)

والشكل أدناه رقم 14 يبيّن أثر العائدات النفطيّة والميزان التجاري في الدّول النفطيّة خلال الفترة 1990 -2010م.



❖ العائدات النفطيّة وصناديق الثروة السياديّة:

انتهجت عدد من الدّول العربيّة المنتجة للبترول سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب بالنسبة لإيراداتها النفطيّة من ضمنها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطيّة يختلف ظروف إنشائها فيما بين الدّول. وتهدف تلك الصناديق بشكل أساسي إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلّي عن طريق استقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطيّة إلى الميزانيّة، وقد اختارت بعض الدّول العربيّة النفطيّة ومنها دول مجلس التعاون وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، وصندوق الاحتياطي الحكومي في عمان وقطر وهيئة ابو ضبي للاستثمار، وذلك لادخار جزء من الإيرادات النفطيّة وتنميتها بالاستثمار (الداخلي أو الخارجي) لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه على الأمد البعيد، وينطوي هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة على الأرض، وتختلف تقديرات أصول تلك الصناديق من جهة إلى جهة أخرى، وتشير تقديرات صندوق النقد الدّولي إلى أصول صناديق الثروة السياديّة لست دول عربيّة وهي (الامارات، والكويت، وعُمان، والجزائر، وليبيا) إلى تراوحهما ما بين 588 مليار دولار كحد أدنى و1233 مليار دولار كحد أعلى للتقديرات. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 205)

ويبيّن الجدول أدناه رقم 4 تقديرات صندوق النقد الدّولي لأصول صناديق الثروة السياديّة لبعض الدّول العربيّة فبراير 2008م.

تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لبعض الدول العربية فبراير 2008

(مليار دولار)

	التقديرات الدنيا	التقديرات العليا
الإمارات (هيئة أبوظبي للاستثمار)	250	875
الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية)	213	213
قطر (هيئة الاستثمار القطرية)	30	50
عمان (صندوق الاحتياطي العام للدولة)	2	2
الجزائر	43	43
ليبيا	50	50
المجموع	**588**	**1233**

ثانيا: قنوات التأثير على اقتصادات الدّول العربيّة المستوردة للبترول:

لقد كان للتطوّرات المختلفة التي شهدتها سوق البترول العالميّة خلال العقد الماضي وما صاحبها من تقلّبات كبيرة في أسعار النفط وبالتالي على إنتاجه عربياً والعائدات المحققة من قبل الدّول العربيّة المنتجة له الأثر الواضح والجلي على اقتصادات الدّول العربيّة المستهلكة للبترول، ففي الجانب الإيجابي منحت الإيرادات النفطيّة الدّول العربيّة غير النفطيّة فرصا وإمكانات لتطوير قطاعاتها الاقتصاديّة وذلك من خلال انتقال جزء من الأموال النفطيّة إليها في شكل منح وقروض ثنائيّة ومتعددة الأطراف، بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات المباشرة إليها من الدّول المنتجة الرئيسة للنفط وخاصة منها دول الخليج العربيّة، كما ساهمت تحويلات العاملين من الدّول النفطيّة إلى الدّول العربيّة المرسلة للعمالة في تعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وساهمات العائدات النفطيّة وتوافر النفط والغاز أيضاً في تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق التعاون العربي في شبكات النفط والغاز الطبيعي القائمة والمزمع إنشائها بالإضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي.

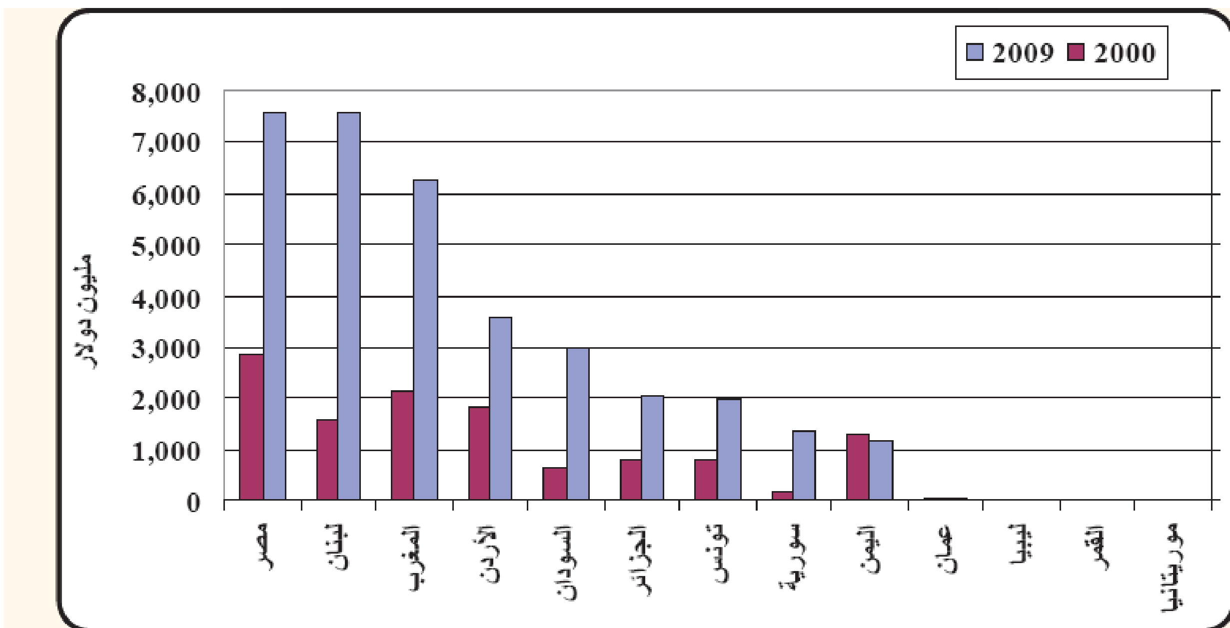
أما في الجانب السلبي؛ فقد كان للارتفاع المستمر في أسعار النفط وبلوغها مستويات غير مسبوقة خلال العقد الماضي الأثر السلبي الواضح على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلّي للدّول العربيّة المستهلكة للبترول. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 206)

❖ تحويلات العاملين:

تسهم تحويلات العاملين إسهامات فاعلة في التنمية الاقتصاديّة، حيث تشكّل بالإضافة إلى عائدات السياحة مصدراً هامّاً من مصادر العملات الأجنبيّة، وتشير التقديرات إلى أن تحويلات

العاملين إلى الدّول العربيّة المستقبلة قد ارتفعت من 12.2 مليار دولار في عام 2000م إلى 23.7 مليار دولار في عام 2006م ثم إلى 34.6 مليار دولار في عام 2009، أي بمعدّل سنوي بلغ 12.3 %. ويذكر أن الإجمالي المتراكم لتحويلات العاملين خلال الفترة 2000-2009 قد بلغ 232.3 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي بلغ 23.2 مليار دولار، وعلى مستوى فردي ارتفعت تحويلات العاملين إلى مصر من 2.8 مليار دولار في عام 2000م إلى 7.6 مليار دولار في عام 2009م وإلى الأردن من 1.8 مليار دولار إلى 3.6 مليار دولار وإلى لبنان من 1.6 مليار دولار إلى 7.6 مليار دولار . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 206)

ويبيّن الشكل أدناه رقم 15 تطوّر تحويلات العاملين إلى الدّول العربيّة المستقبلية للتحويلات عامي 2000و2009م



وتجدر الإشارة إلى أن تحويلات العاملين إلى الأردن ومصر ولبنان وسوريا كان مصدرها الرئيس الدّول النفطيّة في الخليج العربي، حيث بلغ إجمالي تحويلات العاملين من هذه الدّول 6.5 مليار دولار في عام 2000م، أي ما يشكل 53% من الإجمالي، وارتفع في عام 2009م إلى 20 مليار دولار مشكلا نسبة 58% من الإجمالي، وقد وصل المجموع التراكمي لتحويلات العاملين

إلى الأردن ومصر ولبنان وسوريا خلال فترة العقد الماضي حوالي 128 مليار دولار. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 207)

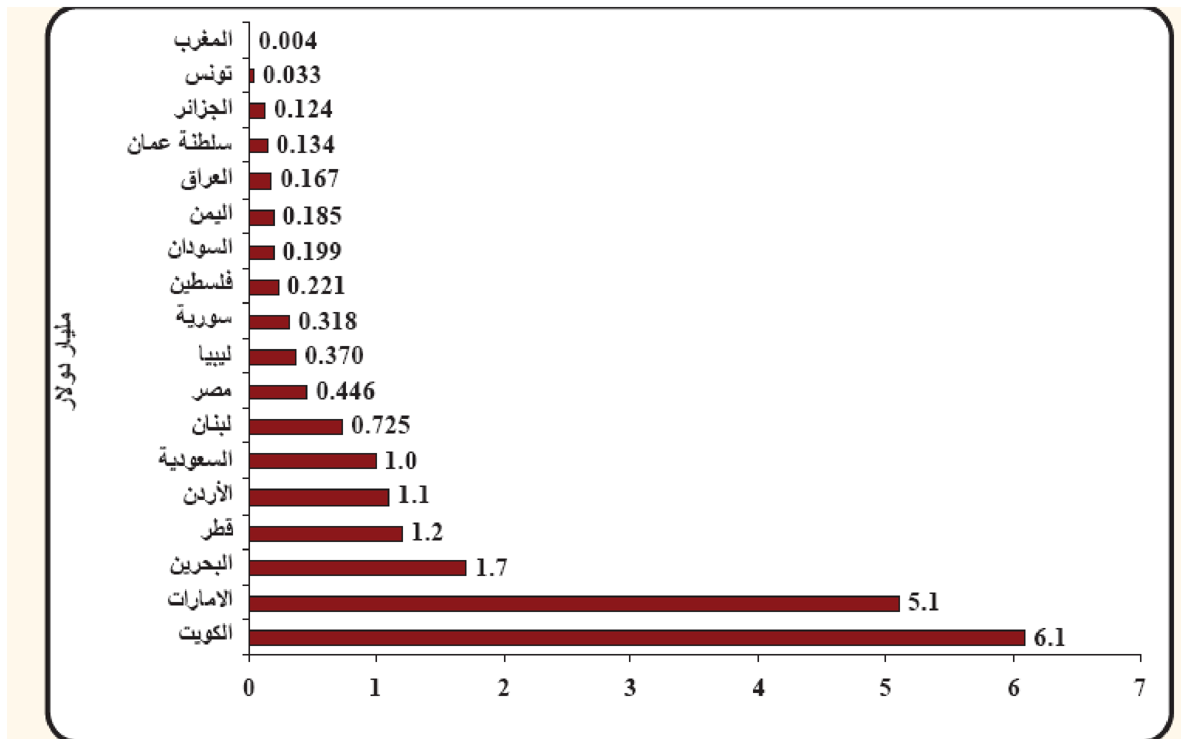
❖ تدفقات الاستثمارات المباشرة العربيّة البينيّة:

لقد استفادت الدّول العربيّة غير النفطيّة من الارتفاعات في أسعار النفط العالميّة خلال العقد الماضي، حيث وجّهت العديد من الدّول العربيّة المصدّرة للنفط لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من الاستثمارات للدّول العربيّة الأخرى وذلك بحثا عن تنويع مكوّنات محافظها الاستثماريّة سواء جغرافياً أو من خلال تنويع الأصول الماليّة وتزامن تدفق رؤوس الأموال العربيّة مع تزايد الفوائض النفطيّة في الدّول المنتجة للنفط، صاحب ذلك سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واستكمال الأطر القانونيّة في الدّول العربيّة الأخرى.

وعلى الرغم من صعوبة حصر أثر التدفقات الاستثماريّة بين الدّول العربيّة إلا أنه يمكن الاسترشاد ببعض البيانات التي تصدرها المؤسّسة العربيّة لضمان الاستثمار وائتمان الصّادرات حول هذه التدفقات، فتشير هذه البيانات إلى أن الرّصيد المتراكم للاستثمارات العربيّة البينيّة يقدّر بحوالي 163.4 مليار دولار في الفترة 1985-2009م، أي بمعدّل تدفق سنوي بلغ 6.5 مليار دولار، ويذكر أن هناك شحّاً في بيانات الاستثمار المباشر العربي البيني، حيث اقتصرت البيانات على 8 دول عربيّة مضيفة للاستثمار وهي: الإمارات، والسعوديّة، ومصر، والأردن، واليمن، والمغرب، وتونس، وليبيا.

وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدّول المضيفة للاستثمارات العربيّة للعام 2009م، حيث بلغت قيمتها 11.6 مليار دولار وبحصة 60.4% من الإجمالي، تليها الإمارات بحوالي 3.7 مليار دولار وحصة 19%، مصر بحوالي 1.7 مليار دور وحصة 8.9%، الأردن بحوالي 756 مليون دولار وحصة 3.9 %، اليمن بحوالي 652 مليون دولار وحصة 3.4%، المغرب بحوالي 642 مليون دولار وحصة 3.3%، تونس بحوالي 164 مليون دولار وحصة 0.9 %، وليبيا بحوالي 47.5 مليون دولار وحصة 0.2 %. -(التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 208)

والشكل أدناه رقم 16 يبيّن الاستثمارات المباشرة العربيّة وفق الدّول المصدّرة عام 2009م.

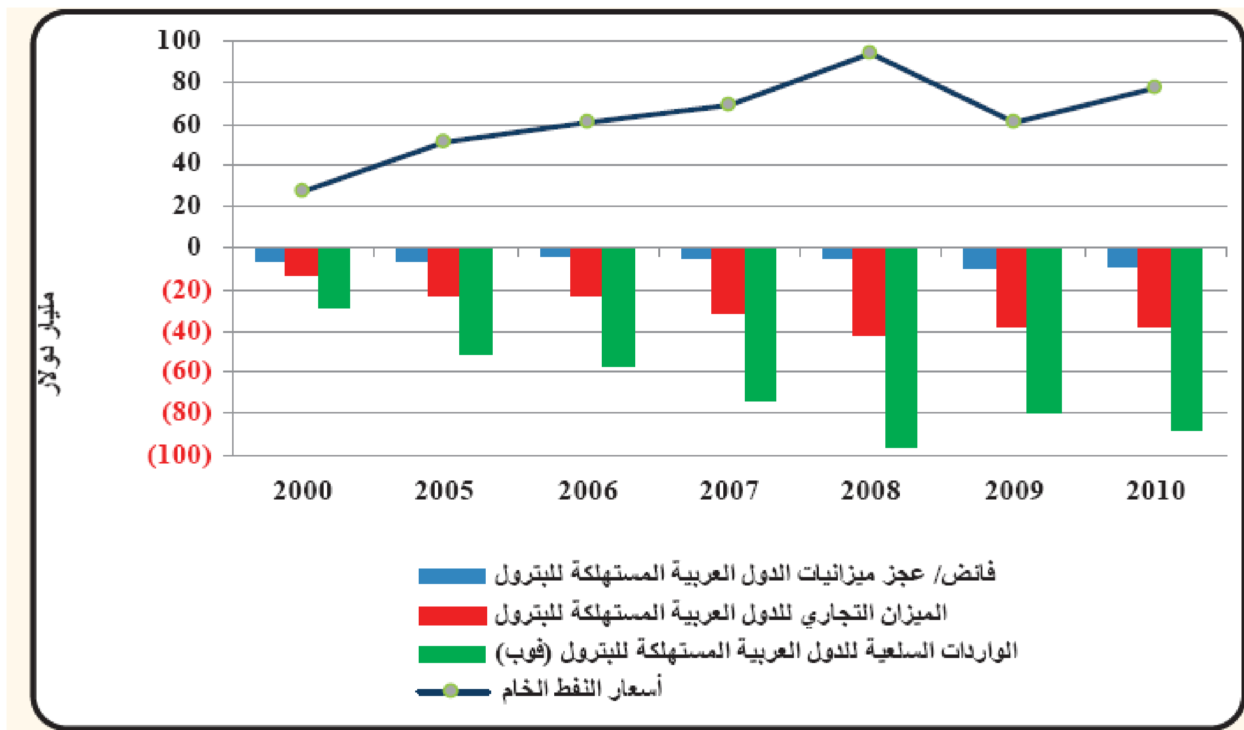


❖ تأثيرات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلّي للدّول العربيّة المستوردة:

لقد كان للتقلبات المستمرة والارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال فترة العقد الماضي انعكاساً واضحاً على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلّي للدّول العربيّة المستوردة للبترول، فقد تضاعفت أسعار النفط بين عامي 2000 و2005م لتصل إلى 50 دولار للبرميل وإلى 60 دولار للبرميل في عام 2006م وإلى 70 دولار للبرميل في عام 2007م، وتتخطى حاجز 90 دولار للبرميل في عام 2008م، وظلّت محافظة على مستوياتها المرتفعة في عام 2010 لتبلغ 77 دولار للبرميل، وقد أدّى الاتجاه التصاعدي -وبشكل كبير في الأسعار العالميّة للنفط- إلى استمرار العجز في الميزانيّات العامّة للدّول العربيّة المستوردة للبترول خلال فترة العقد الماضي ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2009م وهو 9 مليار دولار وكذلك في استمرار العجز في الميزان التجاري

لهذه المجموعة من الدّول العربيّة الذي ارتفع من 13 مليار دولار في عام 2000م إلى 31.5 مليار دولار في عام 2007م وإلى أعلى مستوى له وهو 42 مليار دولار في عام 2008م وإلى 38.6 مليار دولار في عام 2010م، ومن جهة أخرى ساهم الارتفاع في أسعار النفط إلى ارتفاع فاتورة الواردات السلعيّة للدّول العربيّة المستوردة للبترول، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعيّة من 29 مليار دولار في عام 2000م إلى 51.7 مليار دولار في عام 2005 لتبلغ أعلى مستوى لها في عام 2008 بقيمة 96.4 مليار دولار وتستقر عند 87.6 مليار دولار في عام 2010م. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 209)

والشكل أدناه رقم 17 يبيّن أثر أسعار النفط وانعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصاديّة للدّول العربيّة المستهلكة للبترول.



وفي دراسة لصندوق النقد العربي 2007م بعنوان دور الصندوق في مساعدة الدّول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالميّة.

أدّى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالميّة والذي زادت معدّلاته خلال الفترة منذ عام 2003م إلى تزايد الاهتمام بتأثيراته على اقتصاديّات الدّول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطيّة، وانعكاسات ذلك على وضع ميزان المدفوعات وعلى الزيادة في تكلفة الإنتاج، وما يترتب على ذلك من آثار تضخّمية تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسيّة لاقتصادات هذه الدّول في الأسواق العالميّة.

ثالثاً: الآثار الاقتصاديّة لارتفاع أسعار النفط على الدّول المستوردة:

تؤثر الزيادة في أسعار النفط العالميّة على اقتصاديّات الدّول المستوردة له بشكل أساسي من خلال تغير شروط التبادل التجاري التي تواجهها ورفع مستوى الأسعار المحليّة لديها، فارتفاع أسعار النفط يحدث تدهوراً في شروط التبادل التجاري للدّول المستوردة للنفط، حيث يتعيّن عليها دفع مبالغ أكبر للحصول على نفس الحجم السابق لوارداتها النفطيّة، مما يترك حجما أقل للإنفاق على السلع الأخرى. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 4)

❖ الآثار على الإنتاج والعمالة:

يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي في الدّول المستوردة للنفط في المدى القصير على الأقل سلباً بارتفاع أسعار النفط، حيث يؤدّي تدهور شروط التبادل التجاري وما ينطوي عليه من تراجع القوّة الشرائيّة إلى انخفاض الدخل الحقيقي، كما يؤدّي ارتفاع تكلفة الإنتاج الناجم عن زيادة أسعار الطاقة إلى تخفيض الطلب المحلي، فارتفاع سعر النفط وما يترتّب عليه من ارتفاع في الأسعار المحليّة للمنتجات النفطيّة والعديد من مدخلات الإنتاج الأخرى سيرفع من تكاليف الإنتاج، مما يؤدّي إلى تقليل هامش ربح الشركات المحليّة. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 7)

وبالنسبة للمستهلكين فإن ارتفاع فاتورة المنتجات النفطيّة وتكلفة استخدامات عناصر الطاقة الأخرى والتي تتم بانخفاض المرونة السعريّة للطلب عليها في المدى القصير سيدفعهم باتجاه إنفاقهم على السلع الأخرى، مما يؤثر بدورة سلباً على الطلب المحلي.

❖ الآثار على مستوى الأسعار المحليّة:

تؤدّي الزيادة في سعر المنتجات النفطيّة المستوردة بشكل مباشر إلى رفع مستوى الأسعار المحليّة، ويعتمد حجم الارتفاع على وزن المنتجات النفطيّة وسلع الطاقة البديلة في سلّة الاستهلاك، وسينعكس السعر المرتفع للمنتجات النفطيّة بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات التي تستخدم المنتجات النفطيّة كمدخلات، ومن أبرزها خدمات قطاع النقل. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 8)

❖ الآثار على الماليّة العامّة:

يتعرّض وضع الماليّة العامّة في الدّول المستوردة الصافية للنفط إلى ضغوط في أعقاب ارتفاع الأسعار على جانبي الإيرادات والنفقات، ففي جانب الإيرادات قد تتأثر حصيلة الإيرادات

الضريبيّة بتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض هوامش أرباح الشركات المنتجة للسلع والخدمات، وفي الدّول التي تطبق الضرائب على المنتجات النفطيّة؛ فان الإيرادات من هذا المصدر قد لا تتحقق إذا كانت السلطات غير قادرة أو راغبة في تمرير الزيادة السعريّة للمستهلكين.

وفي جانب النفقات؛ فان زيادة الأسعار تؤدّي إلى ارتفاع مباشر في نفقات الدعم في الدّول توفر الدعم للمنتجات النفطيّة (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 9)

❖ الآثار على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدّي إلى ضعف في وضع الموازين التجاريّة الجارية في الدّول المستوردة الصافية للنفط في غياب حدوث ارتفاع مقابل في عناصر الإيرادات الجارية من صادرات سلعيّة وخدمات كالسياحة وغيرها وتحويلات العاملين في الخارج، وتزداد درجة التأثير على الموازين التجاريّة والجارية بارتفاع نصيب الواردات من المنتجات النفطيّة في إجمالي الواردات، وسيقود العجز التجاري إلى ارتفاع عجز المدفوعات الكلّي وتآكل الاحتياطات الخارجيّة. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 10)

❖ الآثار على الأوضاع الاجتماعيّة:

تعتمد هذه الآثار من جانب على حجم التراجع الذي قد يحدث في النشاط الاقتصادي وتقليل فرص العمل وعلى مدى التقلّص في القوّة الشرائيّة الناتج عن تزايد معدّلات التضخّم، ومن جانب آخر على توجهات سياسة الماليّة العامّة وما إذا كانت تسعى إلى تخفيض آثار ارتفاع أسعار النفط على المستهلكين من خلال دعم المنتجات النفطيّة وخدمات بعض القطاعات كالنقل والكهرباء[1].

وفي تقرير البنك الدّولي عن انخفاض أسعار النفط / الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا / كانون الثاني 2015م. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 11)

---

(1) دراسة لصندوق النقد العربي 2007 بعنوان دور الصندوق في مساعدة الدّول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالميّة.

رابعا: أثار انخفاض أسعار النفط على المملكة الاردنية الهاشمية :

وفي تقرير تقرير البنك الدّولي عن انخفاض أسعار النفط / الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا / كانون الثاني 2015م

انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014م، وبعد مرور أقل من شهر في 2015م انخفضت 9% أخرى، وهبط سعر خام برنت دون 50 دولارا للبرميل في بداية 2015 للمرة الأولى منذ شهر أيّار 2009م، ومع أنه انتعش قليلا بعد ذلك؛ فإن المؤشرات تنبئ بأن الأسعار لن تعاود الصعود في أي وقت قريباً وشدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريباً، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008م، حينما هوت أسعار النفط من 148 دولارا إلى 40 دولارا للبرميل، ويعزى انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب:

ففي جانب العرض حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وتحول في سياسة م.منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق، وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عمّا كان متوقعاً؛ بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي، وخلافا لانهيار أسعار النفط في عام 2008م الذي كان نتيجة لعوامل الطلب؛ فإن العوامل الخاصّة بجانب العرض تلعب دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي.

وعلى وجه الإجمال أدّى هبوط أسعار النفط بالفعل إلى تراجع معدّلات التضخّم على مستوى العالم، وقد يحفّز على انتعاش للاقتصاد العالمي، وتذهب تقديرات البنك الدّولي إلى أن هبوطاً متواصلاً بنسبة 30% في أسعار النفط إذا كان ناجماً عن تخمة إمدادات العرض قد يفضي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي نحو 0.5 % في الأمد المتوسط.

أما الأثر الإيجابي لهبوط الأسعار على البلدان المستوردة للنفط فسوف يستغرق تحققه وقتاً أطول، حيث ما زال يشوبه الغموض وعدم اليقين، وقد يتسع نطاق المكاسب الناجمة عن هبوط أسعار النفط ليشمل عدداً كبيراً من البلدان؛ ولكن من المحتمل أن تكون في المتوسط طفيفة وذلك بحسب حصر واردات النفط في إجمالي الناتج المحلي والمستوى العام للثقة في الاقتصاد.

وتذهب تقديرات الإدارة الدّولية للطاقة إلى أن تراجع أسعار النفط سيتمر في عام 2015م وعلى النقيض من انهيار الأسعار في عام 2008م، حيث ظلّت أسواق العقود الآجلة متفائلة باحتمال انتعاش أسعار النفط، وإنه لم تبدِ أيّة مؤشرات على مثل هذا التعافي في أسواق العقود الآجلة هذه المرة، وتظهر بيانات من العقود الآجلة لبورصة البترول الدّولية أن سعر النفط للتسليم في آب يبلغ نحو 56 دولاراً للبرميل، ورغم ذلك؛ فإن التنبؤ بسوق النفط -كما هو الحال مع المؤشرات الاقتصاديّة الأخرى- ليس بالأمر الهيّن كما تظهر تجربة عام 2014م، فهناك عدّة عوامل مجهولة مثل جانبي العرض والطلب والظروف الجيوسياسيّة والبيئة النقديّة والتنظيميّة العالميّة قد تسهم في تحوّل الأسعار في اتجاهات مختلفة.

ويتصوّر سيناريو الأسعار المنخفضة أن أسعار النفط قد تهبط حتى 20 دولاراً للبرميل في الأمد القصير، إذ أنه من غير المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي؛ لاسيما في منطقة اليورو قريبا وبدأت الصين (وهي مستهلك رئيس للنفط) تدخل مرحلة من التنمية أقل كثافة في استهلاك النفط، فضلا عن ذلك؛ فإنه مع التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران ورفع العقوبات على تصدير النفط قد تؤدي زيادة صادرات النفط الإيرانيّة بمقدار مليون برميل يومياً بجانب ارتفاع صادرات النفط العراقيّة والليبيّة إلى مزيد من التراجع لأسعار النفط. (دراسة لصندوق النقد العربي 2007م : 4)

وقد أفرد التقرير جزءاً خاصا عن الأردن كونه مستورد صافٍ للنفط:

أثر انخفاض أسعار النفط: من المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير بتقليل تكاليف الإنتاج وتخفيف الضغوط السعريّة على المواطنين واللاجئين وتخفيض ضغوط الماليّة العامّة المرتبطة بواردات النفط وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للأسر، وفي نهاية المطاف تخفيض عجز الميزانيّة الذي يزيد على 10%، وفي الأمد المتوسط وتبعا لطول مدة انخفاض أسعار النفط قد يصبح الأثر النهائي سلبياً، فيما يرجع أساسا إلى انخفاض المنح المقدّمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز الميزانيّة وإلى انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في البلدان المنتجة للنفط.

❖ ميزان الماليّة العامّة: من الممكن احتواء العجز الكلّي والأولي للماليّة العامّة (ما عدا المنح) والذي كان متوقعاً أن يزداد بنهاية 2014 إلى 14.7% و 11.11% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، نظراً إلى أن انخفاض أسعار النفط سيقلّص خسائر شركة الكهرباء الوطنيّة، وقد كان إيقاف واردات الغاز من مصر في عام 2014م قد جعل الشركة تزيد وارداتها من زيت الوقود الأعلى تكلفة، الأمر الذي يضع مزيداً من العوائق في طريق استرداد التكاليف، ويضر بموازين المعاملات الجارية والماليّة العامّة، ومع انخفاض أسعار النفط قد يساعد على تحسين ميزان الماليّة العامّة؛ فإن هذا الأثر قد يبطله تراجع المنح المقدّمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي للأردن في الأمد المتوسط، وإذا استمر انخفاض سعر النفط؛ فإن هذا قد يؤثر على العائدات الحكوميّة لبلدان مجلس التعاون، وربما أيضا على استعدادها لتقديم منح خارجيّة، والذي كان متوقعا – في بادئ الأمر- أن تبلغ 2.7% من إجمالي الناتج المحلي الأردني في عام 2015م.

ويتصل أثر إيجابي آخر على الماليّة العامّة بالتحويلات النقديّة التي تهدف إلى تعويض الأسر عن رفع دعم الوقود الذي كان قد تمّ تخصيص نحو 300 مليون دولار لتغطيته في عامي 2014 و2015م في موازنة 2014.

❖ ميزان المعاملات الجارية: نظراً إلى أن الأردن مستورد صاف للنفط؛ فإن العجز المتزايد في ميزانه التجاري في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014م من المتوقع أن يتراجع في الربع الأخير من العام بفضل انخفاض أسعار النفط، ومع أن الواردات انخفضت 21.1% في أيلول 2014م جرّاء هبوط أسعار النفط العالميّة؛ فإن هذا الأثر أبطلته وطغت علية زيادة نسبتها 18.7% في واردات الطاقة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014م بسبب توقّف واردات الغاز المصري الرخيصة، وفي ظل الهبوط الحاد الذي طرأ على أسعار النفط في الآونة الأخيرة؛ فإن البنك الدّولي يتوقع أن يتراجع معدّل نمو عجز الميزان التجاري في الرّبع الأخير لعام 2014م.

- تحويلات العاملين : إن الأردن قد يشهد في الأمد المتوسط انخفاض التحويلات من مواطنيه المغتربين في الخليج، لا سيما المملكة العربيّة السعودية إذا استمرّ هبوط أسعار النفط.
- النمو والتضخم: يستفيد الأردن في الوقت الحالي من صدمة إيجابيّة لجانب العرض تتمثل في الهبوط الكبير لأسعار النفط الذي يؤدّي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ففي تشرين الثاني 2014م انخفض معل التضخّم إلى 2.4% عن مستواه قبل عام، وهو ثاني أقل مستوى له منذ كانون الأول 2009م بفضل الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على أسعار الوقود والنقل، ومن المتوقع أن يسجّل التضخّم الأساسي مزيداً من التراجع الناجم عن التغيّر في أسعار النفط.(تقرير البنك، 2015: 16).

الفصل الثالث

التحليل الاحصائي لأثر تذبذب أسعار النفط

على

مكونات موازنة المملكة الأردنية الهاشمية

الإيرادات

النفقات

الفائض/ عجز الموازنة

جدول رقم (5)

ملخّص الإيرادات العامّة والنفقات العامّة والعجز المالي للموازنة عام 2010 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	593.8	354.2	239.6
شباط	316.5	417.9	−101.4
آذار	355.5	481.8	−126.3
نيسان	397.6	438.1	−40.5
أيّار	343.6	443.8	−100.2
حزيران	411.6	450	38.4−
تموز	364.8	477	−112.2
آب	358.1	515.8	−157.7
أيلول	309.3	462.1	−152.8
تشرين أول	331.4	439	−107.6
تشرين ثاني	375.2	473.9	98.7−
كانون أول	504.4	754.6	−250.2

المصدر : نشرة مالية الحكومة 2011 :وزارة المالية

جدول رقم (6)

الإيرادات العامّة والنفقات العامّة والعجز المالي للموازنة عام 2011 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	355.1	346.1	9
شباط	250.6	445.8	195.2
آذار	400.9	454.5	−53.6
نيسان	527.3	436.1	91.2
أيّار	701.1	594.3	106.8
حزيران	316.9	535.2	−218.3
تموز	1083.4	492.8	590.6
آب	331.	586.4	255.4−
أيلول	302.5	518.2	−215.7
تشرين أول	425	736.9	−311.9
تشرين ثاني	302.6	589	−286.4
كانون أول	417.5	1066.5	−640

المصدر : نشرة مالية الحكومة 2012 :وزارة المالية

جدول رقم (7)

ملخّص الإيرادات والنفقات والعجز المالي للموازنة عام 2012 (مليون دينار)

الشهر	الإيرادات العامّة	النفقات العامّة	الوفر أو العجز المالي بعد المنح
كانون ثاني	415.4	349.9	65.5
شباط	304.7	410	−105.3
آذار	362.8	491	−128.2
نيسان	732.7	603.7	129
أيّار	349.2	561.5	−212.3
حزيران	339.3	504.7	−165.4
تموز	388.6	605.1	−216.5
آب	275.8	513.9	−238.1
أيلول	314.6	498.6	−184
تشرين أول	381.6	487.5	−105.9
تشرين ثاني	650.9	917	−266.1
كانون أول	538.7	919.2	−380.5

المصدر : نشرة مالية الحكومة 2013 :وزارة المالية

التحليـل الاحصائــي

جدول رقم (8) الوصف الإحصائي للمتغيّرات بصيغة الوغريتم

LOE	LOR	LOOIP	
36	36	36	Valid N
2.7156	2.6006	2.4414	الوسط
.11187	.13373	.18953	الانحراف المعياري

الفرضية الأولى لا يوجد أثر لأسعار النفط على الإيرادات.

جدول رقم (9) يبين نتائج الانحدار للفرضية الأولى

Sig.	t	Unstandardized Coefficients			Model
			B		
.000	8.249		2.432	(Constant)	1
.003	6.572		.069	LOOIP	

a Dependent Variable: LOR

يتبيّن من الجدول رقم (9) ومن خلال قيمه المعنويّة (0.003) وجود أثر لأسعار النفط على الإيرادات، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الضرائب المفروضة على المشتقات النفطيّة في الأردن.

كما يتبيّن من الجدول رقم (10) قيمة معامل التحديد، حيث بلغ قيمته (o.24)، حيث أن حوالي 0.24% من التغيرات في الإيرادات سبّبه التغير في أسعار النفط ، بافضافة الى اسباب اخرى

جدول رقم (10) قيمة معامل التحديد للفرضية الأولى

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.467	.23	.24	.490	1

الفرضيّة الثانية لا يوجد أثر لأسعار النفط على النفقات.

يتبيّن من الجدول رقم (11) ومن خلال قيمه المعنويّة (0.001) وجود أثر لأسعار النفط على النفقات،

كما يتبيّن من الجدول رقم (12) قيمة معامل التحديد، حيث بلغ قيمته (o.273)، حيث أن حوالي 0.27% من التغيرات في النفقات سبّبه التغير في أسعار النفط.

جدول رقم (11) نتائج الانحدار للفرضية الثانية

Sig.	t	Unstandardized Coefficients			Model
		Std. Error	B		
.000	9.728	.238	2.317	(Constant)	1
.001	3.309	.039	.163	LOOIP	

جدول رقم (12) قيمة معامل التحديد للفرضية الثانية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.494	.264	.273	.523	1

الفرضية الثالثة لا يوجد أثر لأسعار النفط على العجز.

يتبيّن من الجدول رقم (13) ومن خلال قيمه المعنويّة (0.001) وجود أثر لأسعار النفط على العجز، كما يتبيّن من الجدول رقم (13) قيمة معامل التحديد، حيث بلغ قيمته (o.26)، وأن حوالي 0.26% من التغيرات في العجز سبّبه التغير في أسعار النفط.

الجدول رقم(13) نتائج الانحدار للفرضية الثانية

Sig.	t	Unstandardized Coefficients			Model
		Std. Error	B		
.000	8.987	.238	2.438	(Constant)	1
.001	4.765	.048	.192	LOOIP	

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.459	.257	.264	.514	1

النتائـــج

بناءً على النتائج؛ فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- تبين وجود أثر لتذبذب أسعار النفط على الإيرادات، ويعزى ذلك إلى الضرائب التي يتم فرضها على المشتقات النفطيّة فكلما تغير سعر النفط بمقدار وحدة واحدة تتغير الإيرادات بمقدار 0.069

- تبين وجود أثر لتذبذب أسعار النفط على النفقات، ويعزي ذلك إلى تحمّل فروقات الأسعار من خلال الدعم الحكومي المقدم على المشتقات النفطيّة، خصوصاً في فترة انقطاع الغاز المصري عام 2011م. فكلما تغير سعر النفط بمقدار وحدة واحدة تتغير النفقات بمقدار 0.163

- تبين وجود أثر واضح لتذبذب أسعار النفط على عجز الموازنة، نتيجة لتحمّل موازنة الدوّلة نفقات الدعم الحكومي بسبب ارتفاع أسعار النفط. فكلما تغير سعر النفط بمقدار وحدة واحدة يتغير العجز في الموازنة بمقدار 0.192

- وتبين ان علاقة تأثير اسعار النفط على مكونات الموازنة العامة علاقة طردية

التوصيات

1. الاستمرار في تحرير أسعار المشتقات النفطيّة، بحيث يتحمّل المواطن عبء ارتفاع أسعار المشتقات النفطيّة، وكذلك يستفيد من انخفاض أسعار المشتقات النفطيّة بشكل شهري.
2. الاستمرار في تخصيص وتوزيع الدعم الحكومي للأسر ذات الدخل المحدود، وضرورة رصد المخصصات الماليّة اللازمة لذلك.
3. عدم الالتزام بعقود شراء طويلة الأجل، نظراً للتذبذبات الحاصلة في أسعار المشتقات النفطيّة نظرا للظروف السياسيّة المحيطة بالمنطقة المؤثرة على أسعار المشتقات النفطيّة.
4. عمل دراسات متخصصة لدعم وتشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة من قبل الحكومة، والمباشرة في تنفيذ مشاريع الطاقة البديلة.
5. توعية المواطنين بضرورة الترشيد، كون الإنفاق على المشتقات النفطيّة أصبح له تأثيراً مباشراً على حياتهم المعيشيّة.
6. تحرير سوق النفط بالكامل، والسماح لشركات خاصة باستيراد النفط وتكريره في الأردن، لما له من دور في فتح سوق المنافسة الذي سينعكس بدورة على المواطن.

قائمة المراجع والمصادر

الدراسات والرسائل الجامعية

1- أبو غنمي(2007) " **أثر سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطيّة على الموازنة خلال عامي (2005-2006م)".**

2- الموسوي(2009) **"التذبذبات في أسعار النفط الخام العالميّة وأثرها على الموازنة العامّة العراقية"،**.

3- الهيتي، وبختيار(2011) " **أثر تقلّبات الإيرادات النفطيّة في مؤشرات الاقتصاد الكلّي وأداء أسواق الأوراق الماليّة في دول مجلس التعاون الخليجي"**، 2011م.

4- عبادة وغطاس " **أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر".**

5- بو الشعور(2012) " **تقلّبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلّي الجزائري خلال الفترة (1980- 2011م)".**

6- عبد المنعم ، هبة (2012)، "أداء الاقتصادات العربيّة خلال العقدين الماضيين " ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي".

الدوريات والجرائد الرسمية:

7- المزيني، عماد (2013)، بحث منشور، **مجلة جامعة الازهر**، مجلد 15، العدد.

8- بلقله ، براهيم (2013)" تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامّة للدّول العربيّة خلال الفترة (2000-2009م)"، **مجلة الباحث** عدد (12).

9- حسين، سهام، والشريدة، سميرة ،(2013) " مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامّة للعراق، دراسة تحليليّة ، **مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة** العدد 36.

10- دندي، عبد الفتاح، (   )، الحوار بين الدّول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، **منشور في مجلة النفط والتعاون العربي،** المجلد الثامن والثلاثون العدد 140، 20

11- داؤود ،سعد الله(2008-2010)، بحث منشور، تشخيص المتغيّرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، جامعة الجزائر.

ملخصات اوراق المؤتمرات

12- دليل الموازنة العامّة – دائرة الموازنة العامّة، 2013م.

13- دليل الموازنة العامّة – دائرة الموازنة العامّة، 2010م.

14- دليل الموازنة العامّة – دائرة الموازنة العامّة، 2011م.

15- دليل الموازنة العامّة – دائرة الموازنة العامّة، 2012م.

16- دليل النفقات – دائرة الموازنة العامّة، 2008م.

17- نشرة ماليّة الحكومة، 2010م.

18- نشرة ماليّة الحكومة، 2011م.

19- نشرة ماليّة الحكومة، 2012م.

20- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الفصل العاشر "تطوّر السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربيّة"، 2011م.

21- التقرير السنوي، وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، 2010م.

22- التقرير السنوي، وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، 2011م.

23- التقرير السنوي، وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، 2012م.

24- دراسة الصندوق العربي "دور الصندوق في مساعدة الدّول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالميّة"، 2007م.

25- تقرير البنك الدّولي عن انخفاض أسعار النفط " الموجز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015م.

26- دائرة الإحصاءات العامّة، الطاقة في الأردن أرقام ومؤشرات، 2007م.

27- وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، استهلاك الطاقة في الأردن، 2009م.

28- ملخّص الموازنة – دائرة الموازنة العامّة، 2012م.

المراجع الاجنبية

1- **Dr.Hong Tan Juan (2009),"Impact of Oil Pries shocks on government revenue and expenditure evidence for Malaysia 2009" [1].**

2- **Katsuya Ito (2010), "The impact of oil price volatility on the macro economy in Russia".**

3- **GUNU & KILISHI (2010), Oil Price Shocks and the Nigeria" "Economy: A Variance Autoregressive (VAR)** Model

4- Leili(2010),Oil Prices and Exchage Rates: The "Case of OPEC "

5- Aliyn & Usman(2009), Oil Price Shocks and the Macroeconomic of Negeria: A Non Linear Approach

الملاحـــــــــق

ملحق رقم (1)

إنتاج الأردن من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2010-2012)			
مساهمة الانتاج المحلي والغاز الطبيعي الى مجمل الطاقة المستلكة	**إنتاج الغاز**	**إنتاج النفط**	**السنة**
2.8	6.5	1.2	2010
3.0	6.4	1.0	2011
2.4	5.8	1.0	2012

ملحق رقم (2)

مستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية خلال الفترة (2010-2012) الف طن متري

السنة	النفط الخام	زيت الوقود	غاز مسال	سولار	بنزين	وقود طائرات	المجموع
2010	3485	307	219	670	400	1	5082
2011	3189	674	288	1361	540	1	6137
2012	3623	703	288	2089	426	1	7130
نسبة النو لعام 2012	14	4	0	53	(21)	0	16

ملحق رقم (3)

استهلاك الطاقة الأولية خلال الفترة من (2010-2012) الف ط.م.ن

نوع الطاقة الأولية					
السنة	النفط الخام والمشتقات النفطية	الغاز الطبيعي	الطاقة المتجددة	الكهرباء المستوردة	المجموع
2010	4774	2289	124	168	7355
2011	6141	873	130	313	7457
2012	6992	659	140	188	7979

ملحق رقم (4)

التوزيع القطاعي لإستهلاك الطاقة النهائية خلال الفترة من (2010-2012) الف ط.م.ن

القطاع					
السنة	النقل	الصناعي	المنزلي	أخرى	المجموع
2010	1991	1014	1019	849	4873
2011	2012	961	1136	779	4888
2012	2521	695	1198	743	5157

ملحق رقم (5)

تطور إنتاج مصفاة البترول الأردنية من المشتقات النفطية خلال الفترة(2010-2012) الف طن متري

السنة	غاز مسال	بنزين	وقود طائرات	كاز	سولار	زيت وقود	إسفلت	المجموع
2010	85	703	343	85	903	1080	150	3349
2011	84	681	329	58	1030	868	107	3157
2012	102	716	357	96	1109	999	97	3476

ملحق رقم (6)

تطور إستهلاك المشتقات النفطية خلال الفترة(2010-2012) الف طن متري

السنة	**غاز مسال**	**بنزين**	**وقود طائرات**	**كاز**	**سولار**	**زيت وقود**	**إسفلت**	**المجموع**
2010	312	1065	351	69	1577	1381	152	4907
2011	378	1083	354	75	2407	1670	109	6076
2012	377	1147	380	81	3103	1578	92	6758
نسبة النمو (%)	(0.3)	6	7	8	29	(5.5)	(16)	11

ملحق رقم (7)

كلفة شراء النفط بشكل شهري وحسب سنوات الدّراسة / ألف دينار

2012	2011	2010	الشهر
440989.4	265108.1	161344.8	1
416368.2	183687.2	183687.2	2
513517.5	356172	183926.8	3
516157.1	371216.3	198865	4
358074.2	334968.7	147097.6	5
288838.6	357337.6	52657.9	6
316488.5	267754.5	168640.2	7
346974.6	298560.3	204403.8	8
343107.7	377522.5	212898.6	9
317368.7	264317.9	304323.6	10
439560.1	423703.8	235056.4	11
294573.6	342362.5	253659.2	12

ملحق رقم (8)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 1 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	71009.2	146863.3	252492
ديزل	36542	23913.8	99674.1
زيوت تشحيم	2382.2	2445.3	1043.3
غازات نفطيّة	18759.9	32322	
بنزين	7679.9	35278.2	27700
غاز طبيعي	23810.6	16129.8	5771.6
طاقة كهربائية	1161	8155.7	16217.9
فيول	0	0	38090.5
المجموع	161344.8	265108.1	440989.4

ملحق رقم (9)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 2 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	114658.7	114658.7	179274.6
ديزل	16907.9	16907.9	116802.1
زيوت تشحيم	1663.4	1663.4	933.3
غازات نفطيّة	15074	15074	31263.3
بنزين	15004.1	15004.1	237.9
غاز طبيعي	20301.6	20301.6	2764.5
طاقة كهربائية	77.5	77.5	12071.4
فيول	0	0	73021.1

416368.2	183687.2	183687.2	المجموع

ملحق رقم (10)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 3 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

2012	2011	2010	المادة
187832	174926.9	121256.9	بترول خام
146920.9	61725	22018.6	ديزل
1269.9	2525.2	2888.4	زيوت تشحيم
36542.3	12438.9	10160.3	غازات نفطيّة
47389.5	23025	9799.2	بنزين
1408	5886.4	15889.4	غاز طبيعي
15039.3	20776.1	1914	طاقة كهربائية
77115.6	54868.5	0	فيول
513517.5	356172	183926.8	المجموع

ملحق رقم(11)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 4 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

2012	2011	2010	المادة
261969.9	268444.1	130636.2	بترول خام
188116.2	66827.5	21663.4	ديزل
1740.4	1473.6	2313.8	زيوت تشحيم
17195.1	14103.7	8234.7	غازات نفطيّة
32322.8	42.6	18658.2	بنزين
43.4	8669.9	15241.7	غاز طبيعي
8753.9	11654.9	2117	طاقة كهربائية
6015.4	0	0	فيول

المجموع	198865	371216.3	516157.1

ملحق رقم (12)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 5 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	66214	175353.2	166837.8
ديزل	29446.5	92188	93173.7
زيوت تشحيم	2400.8	1880.2	5769.2
غازات نفطيّة	6030.5	12262	7430
بنزين	25450.2	28597.8	28129.4
غاز طبيعي	14139.9	5.2	8492.6
طاقة كهربائية	3415.7	24682.3	4643.2
فيول	0	0	43598.3
المجموع	147097.6	334968.7	358074.2

ملحق رقم (13)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 6 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	11589.3	173439.3	142717.8
ديزل	0	61035.3	50567.2
زيوت تشحيم	1605.6	6617.6	6343.8
غازات نفطيّة	5655.9	8025.8	4276.2
بنزين	15462.8	52677.1	27037.7
غاز طبيعي	13178.6	2722.2	6568.1
طاقة كهربائية	5165.7	18619.6	8451.7

فيول	0	34200.7	42876.1
المجموع	52657.9	357337.6	288838.6

ملحق رقم (14)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 7 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	113720.7	99297.9	151273.8
ديزل	17655.4	73225.2	49858.7
زيوت تشحيم	1759.7	2043.7	1782.9
غازات نفطيّة	12487.4	7352.5	5367.7
بنزين	2070	29330.4	51686.6
غاز طبيعي	15894.5	5888.4	10662.2
طاقة كهربائية	5052.5	16732.9	4098.6
فيول	0	33883.5	41758
المجموع	168640.2	267754.5	316488.5

ملحق رقم (15)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 8 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	116234.3	154858	77046.5
ديزل	21277.8	72699.7	184747.6
زيوت تشحيم	1394.2	1770.9	1026.9
غازات نفطيّة	10408.2	13349.8	6641.8
بنزين	15774.4	0	28910.8

غاز طبيعي	12137	5661	6911.6
طاقة كهربائية	2221.9	12106.6	1863.1
فيول	24956	38114.3	39826.3
المجموع	204403.8	298560.3	346974.6

ملحق رقم (16)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 9 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	114815.6	159294.1	98241.1
ديزل	19088.3	63061	158361.6
زيوت تشحيم	1870	1625	1518.9
غازات نفطيّة	12566.8	11873.5	13196.1
بنزين	17646.6	47687.5	27393.7
غاز طبيعي	11054.3	5208.4	4922.2
طاقة كهربائية	6616.7	13905.4	2434.7
فيول	29240.3	74867.6	37039.4
المجموع	212898.6	377522.5	343107.7

ملحق رقم (17)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 10 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

المادة	2010	2011	2012
بترول خام	125266.5	89302	174932.4
ديزل	67834	103162	89372.2
زيوت تشحيم	1754.5	1564.4	1767.8

10963.6	13341.4	18674.9	**غازات نفطيّة**
27046.4	0	35950.3	**بنزين**
6922.7	3361.4	14859.3	**غاز طبيعي**
6363.6	18771.6	10654.4	**طاقة كهربائية**
0	34815.1	29329.7	**فيول**
317368.7	264317.9	304323.6	**المجموع**

ملحق رقم (18)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 11من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

2012	2011	2010	المادة
242844.6	165648.9	131016.6	**بترول خام**
101627	140666.9	30403.5	**ديزل**
1178.4	1413.7	1557	**زيوت تشحيم**
16962	14701.7	9743.2	**غازات نفطيّة**
24284.6	47086.6	20635.4	**بنزين**
13593.8	5728.7	12994.4	**غاز طبيعي**
6495.6	11232.7	7493.5	**طاقة كهربائية**
32574.1	37224.6	21212.8	**فيول**
439560.1	423703.8	235056.4	**المجموع**

ملحق رقم (19)

كلفة شراء المشتقات النفطيّة لشهر 12 من كل عام من سنوات الدّراسة / ألف دينار

2012	2011	2010	المادة
22738.3	160388.5	136377.4	**بترول خام**

171899.4	106012.5	45945.9	ديزل
1301	1990.3	2124.4	زيوت تشحيم
25871.8	27694	24624.5	غازات نفطيّة
47412.4	25499.4	19520.7	بنزين
19797.6	5.4	16270.8	غاز طبيعي
5553.1	18076.2	8795.5	طاقة كهربائية
0	2696.2	0	فيول
294573.6	342362.5	253659.2	المجموع

Abstract

The impact of Oil Price fluctuation on Jordan Budget

(2010-2012)

Submitted by

Dafi Breizat

Supervised by

Dr. Turki Mjehm Fawaz

This study aimed to demonstrate the impact of fluctuating oil prices on the budget of the Hashemite Kingdom of Jordan during the period (2010-2012). A statistical analysis method has been used depending on the time series of the impact statement during the study, which was taken on a monthly basis to give a clearer picture of the impact statement for the period.

The study showed the effect that there is a clear fluctuation of oil prices on all the components of the budget in the short and medium term due to the large quotient fluctuation in oil prices.

The study showed the need to free the entire oil market and allow private companies to import oil and breaking the monopoly market, as well as the privation of commitment to buy long-term contracts because of the fluctuation in oil prices.